

کتابخانه تصفیہ سید کا علی حیدر آباد دکن

نمبر درجہ

تاریخ درجہ

نام کتاب

فن کتاب

نمبر کتاب فن مذکور

الفرار من البیہ فی المسائل المنطقية

منطق

۴۹

۱۲

الحكمة المنطقية تقارن في المسائل

1960

هذه صحيفة فائقة وجيزة رائعة - تحتوي على البحوث الشريفة
والمسائل اللطيفة - والنكت المنطقية والطرف الحكيم - تكشف
عن حجة قاطنة يترق عن الافهام وتؤدي الى نتائج محل عن الاعلام
بسيط المظاهر بالقبضت عليه بالاشكال - ويجود للمفكرين بما
شوق عليه كيف الاعمال للعلوم سلم وفضلها عند المحصلين سلم تسمى
بالفائدة العجيبة - في المسائل المنطقية - من تصنيفات البحار الاخرى
السحاب المسطوح في الفكر الغائر والنظر الدائر راس المدققين تاج
المحققين العلم العلامة والفروقات الفهامة تأمل في الزمان بمجودة
الدوران - الشبه في النماذج بين مولا السيد عباس حسين
الاعلى في دار العلوم علي كليم حسين عن الشين والرين *

مطبع الرياض في العراق في سنة ١٣١٢

سنة ١٣١٢

کتاب الفقه مطلق لطیف

لایفہ الحجۃ کہ دریں کتاب تمام احکام و مسائل و فروع و غرض

فرائد بمسائل
مسائل منطقیہ

مسنوعات و الیہ و کتاب الفرائد بمسائل منطقیہ

بمطبع یوسف دہلے طبع شد



بسم الله الرحمن الرحيم

يكن علا شانه و جلا برهان و لا تصور كتمان و لا يحضر علم و لا يعد احسان و لا يد عرفان و قانه
 اذ الم يكنه العقل اعوانه و الممكن حصوله و بنيانه و المتحون فصوله و ثباته فكيف يدرك الوجه
 و حيدانه و القديم اعتدانه و القديم اقرانه و الذي خلق الانسان من ماء دافق زعاق و نطقه
 محقق و علقه دهاق و فجعله مضغة في شفا طباق ثم سده بعصب صفاق و وشده
 بطام و عرق و فسواه بعيون ذات مواق و اذان بوللة دقاق و معلق بذواق و
 صافا مدركات و ثاق و في حسن نظام و اساق و

قلت مرتجلا

هو المعلى لكل ما لا ق	و امن نعمته الا اذ ق
تعالى من كسى الانسان عقلا	وفصحك بعد عجب الشبه ق

الاعلان ككتاب الظهور و الانباء و المعاني و الاعلان ١٢ و المتحون التفر ١٣ و الجنان في الضم ١٤ و الاعلان الظهور ١٥ و زعاق كثر
 الماء المر الخيط ١٦ و الدهاق المود و دهاق كثير ١٧ و الطباق بعضها فوق بعض ليقال سموات طباق ١٨ و الصفاق الصفاق
 العرق العلم لما لم مع العلم ١٩ و عرق كغراب ٢٠ و ش ما في العين مجرى الدمع ٢١ و مواق ٢٢ و الوللة المودة ٢٣ و المعلق باللسان ٢٤
 و الذواق طلاق و الذوق بمعنى واحد ٢٥ و فسواه بعيون ثم الموق و الموللة و الدفاق في فروعها صفات كاشفة و كليات سمعية
 ليس للعرض من تلك الكلمات معصوفات ٢٦ و ترتيب العر و طلبة ملج غير حيث ان الله تعالى بالشرع بعد الصفقة حول الانسان
 في الميزان ثم كثر حتى جعله كمالا محكما في آخر خلقه كما كان معصا في اول خلقه كما هو مقتضى الحكمة ٢٧ و الطباق ٢٨ و البطارق ٢٩

<p>هو الله الذي براء البرايا افاض الخلق جودا بل وجولا وسيدى ما يشاء بلا حساب وان الالبس في نظر صغار فصاع الالبس من غير انتباه سببه الكثر من الكل فرق فان الكل في شكل غريب يخفى - يخفى - تخفى - تخفى طويل - جعفر طويقت - وسبع كميل - الخجل - اعشى عيوننا معيك - اوصع فخذنا كبري - تخفى - يودنى كلاما فطين - لغف - جسر - يراع</p>	<p>بلا فكر لقد بهم سباتا وجود الوجود اولى انفسا وايدي لاداء ولا احتياقا ولكن الذي فيه وفاقا قد احصاهم انصلى الغشا وسوى خلقه او في خلاقا ووصف نادى بحلى الافتراقا يخجل - يخفى - عبل - طراقا كميل - ناقص شد قارمواقا فبيع الوجه او في الحسن فاقا قصير - اطول - جلا دساقا فصبح فيه ماعلو - نداقا خشاة - قوة - سفها لباقا</p>
<p>الوجود اوضح المظهر القوى ١٢ الوجود اعلم الوجود ١٢ الوجود اعلم الوجود ١٢ يعنى لا يقع في الوجود اذا اراد ١٢ الصفات كالصغير والذى جميع الدنيا يعنى ان الانسان وان كان عند ظاهر الحس صغير لكنه في عالم كبر وفاق في العالم بعقله فمع هذا الوصف العظيم وجد الله الى غير النهاية ومع انه غيرتناه لكنه كامل في خلقه وكل نور من الآخر في الكل والوصف ١٢ الوجود اعلم الوجود ١٢ الصفات كالصغير والذى جميع الدنيا يعنى ان الانسان وان كان عند ظاهر الحس صغير لكنه في والشخص بالفتح والسكون الدقيق الضامر ١٢ الشخص الجسيم ١٢ العبل ماضى اى كثير النوم الخجل من اجله واليخفى القصير الحكم والطرق الكتاب الشحم والقوة والسمن يعنى خلق الانسان على اكمال واوصاف فبعضهم جسيم وبعضهم صغير وبعضهم دقيق وبعضهم جسيم وبعضهم صغير وطراقا وقوة ١٢ المظهر قصير القامة الضيق في الفيق خلاف الواسع - والسند في لفظة العظم يعنى كمنه ومن - المواقى جميع المواقى وهو جوى الدمع في في المظهر على قرب الف يلقى بعضه بل كل بعضه تصغيرا قصير بعضه يتبين نوصا والاخر واسع جودنا ١٢ الخجل الواسع بينا والاعنى من لا يصغر في الابل ١٢ - والاكسح الاعرج ١٢ البندى الذى يودنى في الكلام اى الخوف والفتنة من مبلغ اقصى مراتب انفسه ١٢ الغنى الامتنع الرشح شجاع والبرع الحسان والخش - الخشاة بمعنى الدباق الذكاة في هذا الزمر على غير ترتيب الف اى ربح حشوة وجشوة ونشوة كاشفة ونظمين وكافاة ١٢</p>	<p>الوجود اوضح المظهر القوى ١٢ الوجود اعلم الوجود ١٢ الوجود اعلم الوجود ١٢ يعنى لا يقع في الوجود اذا اراد ١٢ الصفات كالصغير والذى جميع الدنيا يعنى ان الانسان وان كان عند ظاهر الحس صغير لكنه في عالم كبر وفاق في العالم بعقله فمع هذا الوصف العظيم وجد الله الى غير النهاية ومع انه غيرتناه لكنه كامل في خلقه وكل نور من الآخر في الكل والوصف ١٢ الوجود اعلم الوجود ١٢ الصفات كالصغير والذى جميع الدنيا يعنى ان الانسان وان كان عند ظاهر الحس صغير لكنه في والشخص بالفتح والسكون الدقيق الضامر ١٢ الشخص الجسيم ١٢ العبل ماضى اى كثير النوم الخجل من اجله واليخفى القصير الحكم والطرق الكتاب الشحم والقوة والسمن يعنى خلق الانسان على اكمال واوصاف فبعضهم جسيم وبعضهم صغير وبعضهم دقيق وبعضهم جسيم وبعضهم صغير وطراقا وقوة ١٢ المظهر قصير القامة الضيق في الفيق خلاف الواسع - والسند في لفظة العظم يعنى كمنه ومن - المواقى جميع المواقى وهو جوى الدمع في في المظهر على قرب الف يلقى بعضه بل كل بعضه تصغيرا قصير بعضه يتبين نوصا والاخر واسع جودنا ١٢ الخجل الواسع بينا والاعنى من لا يصغر في الابل ١٢ - والاكسح الاعرج ١٢ البندى الذى يودنى في الكلام اى الخوف والفتنة من مبلغ اقصى مراتب انفسه ١٢ الغنى الامتنع الرشح شجاع والبرع الحسان والخش - الخشاة بمعنى الدباق الذكاة في هذا الزمر على غير ترتيب الف اى ربح حشوة وجشوة ونشوة كاشفة ونظمين وكافاة ١٢</p>

فبذلك يبين المعلن عند زعمها مثال جميع أفعالها من المحسوس الذي يحضر الشيء في الذهن بلا توسط صورة المحسوس
 فبذلك أيضا وادعاء ثم الحصول المعبر بالتصور فكان بلا حكم تصور رافض والاقتدياق وعبره بعضهم باقتفاء النسبة
 بين الشيئين فهو عين الحكم بسبب عند الحكماء عند الامام فهو مجموع التصورات والحكم فواضح قبل ان
 التصديق ليس من الادراك بل هو كيفية الخلق عليه بسبب طبيعة **ب** ذهب بعضهم الى ان الحالة
 الادراكية اللاحقة تنقسم اليها جميعا قالوا ان التصور يتعلق بكل شيء حتى بتقيضه **+**

فريد

ثم اسأج ان حصل بصورة من غير تردد والذين في تقييد او مع تردد والذين بين الطرفين مع تساويهما في
 الحكماء لا فالطرف المرجوح وهم التصديق فكان اجماعهم في حال تقيضه فظن بسبب عند القدماء ومركب عند
 الاساطير والافجزم وهو اما ان يكون مطابقا للواقع او لا فعلى الثاني ليس جديلا مركبا وعلى الاول ان ينزل
 بمنزلة او لا والاول تقليد والثاني يقين عواكذ اذ قالت القدماء ان التصور والتصديق متباينان
 في الحقيقة متحدان في المتعلق كما يظهر في نسبة تعلق بهما الشك ثم التصديق فيكون الا ذلك الشك
 شروديا وفي التصديق ادعائيا والنسبة واحدة اما المتأخرون فخالوا القدماء وهو الحق فانه تم قالوا
 الشك يتعلق بنسبة يقال له الشكوت والتصديق متعلق بنسبة يقال لها الوقوع او اللا وقوع وليس
 الكل منهما الا الادراك فبما مختلفان في المتعلق اى النسبة متحدان في الحقيقة وهو الادراك فتدبر
ج في التباين الحقيقة بين التصور والتصديق شك مشهور وهو ان التصور يتعلق بكل شيء حتى بتقيضه
 فاذا تصورنا التصديق متحدا ان الاتحاد العلم والمعلوم ولنا شك في اتحادها حقيقة كما هو عند القدماء
 بل هو باطل بالهداية لانرج يكون الادراك بلا حكم عين الادراك مع الحكم ولا يتحد الشيء بتقيضه **+**

قول السطاسي الراجح فقط ادرك بين الراجح والراجح انه قوله يقال لها الوقوع ثم ومن ثم كان التصديق يسمى ايقانا **+** قوله قد
 نقول ان يقول لم يجوز ان يكونا مختلفين متعلقا حقيقة ولا يكون ادراك حقيقة له بل يكون كالجس مثلا والكلان **+** نقول
 اننا لا نعبر عن كنهه اقرب الى التحقيق والنظر الدقيق **+**

فريق وليس لكل من كل منهما بدية والا فانت مستغن عن النظر في ذلك التسلل في بعضها نظري و
 بعضها بدية وهاذا ما ذهب اليه اخرى في ذلك لانه لا يمتنع ان لكل منهما بدية فقط بذهب الحزم بن
 الصوفان التردى الى ان لكل من التصور والتصديق نظري فذهب الامام الى ان التصورات كلها
 بدية والتصدقات بعضها بدية والآخر نظري وقال المتقدمون من الحكماء عكس ما قال الامام
 اما المحققون منهم والمكملون فقد اذعنوا بانعلناه خريج ثم نظري لا يتوقف على النظر والفكر وهو
 ترتيب معلومات تحصيل المجهول على مسلك اكثر الفعول اما عند اكثر المتأخرين فهو ملاحظة المقول لتحصيل
 المجهول فهذا هو الحق الحقيقي والآخر عند التحقيق فانه على التفسير الاول لا يكون البسيط كاسا للمجهول لان
 الترتيب يتلزم للاجزاء وهي غير مقولة فيه ولا يكون المعروف المركب مع انه باطل الا ترى ان المعنى
 ان قص يكون بالنصل وحده والاسم الناقص بالخاصة فاختاره وهما بيان ليس معهما ان اما على التفسير
 الثاني فيكون المعروف بسيطا ومركبا فان الملاحظة شاملة لما كان تصوريا او تصديقا مفردا
 او مركبا والبدية خلاف النظري فانه في تحصيل المجهول هناك خطوط به السقوط وهو ان
 المطلوب اما معلوم فالطلب تحصيل الحاصل واما مجهول فكيف الطلب اجاب عليه بانه معلوم
 من وجه ومجهول من وجه فعاد الشك بان الوجه العلوم معلوم الوجه المجهول مجهول **فريق**
 وليس كل ترتيب او ملاحظة مفيدة للمطلوب عندهم لما ترى اراء العقلاء متناقضة فلا بد من قانون

قوله والادراك تسلسل فمنها ما كان الدور والتسلسل محالان فيكون التحصيل بطريقها كمال الاستحالة بالاول فخلع ورم
 تقدم على نفسه على نفسه لان الدور وتوقف الشيء على ما يتوقف على ذلك الشيء وهو محال لان توقفه عليه اما بواسطة او بواسطة
 والاول يسمى دورا وهو ان الشيء متوقف على ذلك يتوقف على ب وتوقف على ب على ا فلو كان ا متوقفا على ب على ا
 لكان ا متوقفا على ا لان ا اذا كان متوقفا على ب ب لانه يكون متوقفا على ا المتوقف عليه لكان ا متوقفا على ا
 عليه لانه لا يكون متوقفا على نفسه لان المتوقف عليه يكون متوقفا على المتوقف به وبما ان نفس عليه لا يتم توقف
 ا على ب وب على ا و ا على ب و ب على ا فلو كان ا متوقفا على ب على ا فلو كان ا متوقفا على ب على ا فلو كان ا متوقفا على ب على ا
 لان التسلسل هو جريان السلسلة الى غير النهاية فلو كان كل ما نظري متوقفا على الآخر الى غير النهاية ليلزم استعجاله او غير
 متناهية وهو محال اذ ان ذلك زيدا فكله يكون متوقفا على علم آخر ولم يتجزأ فلا بد ان نحصل العلم بالمتوقف عليه المتوقف
 عليه غير متناه فلا نقدر على تحصيله لان المتناهي لا يحيط به المتناهي ١٢

العلم من الخطأ في الفكر وهو المنطق وسير بداية اما موضوعه فهو المعرفة والحجة وعبر عنه بالمعقولات الثانية كما
 قالت القدماء والمعقولات مطلقا كما هو السلك الاخر والمعلومات التصورية والتعريفية كما هو عند
 المتأخرين فكل من بعضهم ان موضوعه الفاظ من حيث ولا تبا على المعاني لزم من المنطق ايقال في الجواب
 جنس والناطق في فصل مثلا والدالم في كل متغير حدث قياسا غير خاص بالمعقولات فزعم ان هذه الاسماء
 من الجنس والفصل وغيرها لما كانت مستقلة وسجوة من احوالها فتكون من موضوعه **فوانسج** المعقولات
 وهي ما يوجد في الذهن اما ان تكون اولية وهي ما يحصل في الذهن من غير ان يلاحظه وعنده في شيء آخر
 واما ثانية وهي ما يعرض لشي في الذهن سواء كان الوجود الذي يشرطه وعنده كالكلية والجزئية فانها لما
 يعرضان الوجود والذهني لانهما من صفات المفهوم وهو ما يحصل في الذهن اولم يكن شرطا كالزوجية
 والافردية والثالثة تعرض لشي في الذهن سواء كان في الذهن او في الخارج ومعقولات ثالثة وهي ما
 يعرض للثانية اى يحصل فيه بعد كما تقول الكل في اتي او عرضي فالكلية من المعقولات الثانية لما هو
 الذاتية والعرضية من احوالها فتكون في مرتبة ثالثة وقس عليها الرابعة وب موضوع العلم حيث
 فيه من عوارضه الذاتية التي تلحق لشي بلا واسطة كالسج لان اولى اسطة فاما الجزئية كحركة الاله
 للانسان بواسطة انه حيوان او باخر خارج من العروض مسا له كالسج بالتعجب التي تعرض بواسطة
 اعم واحض من المعروف فيسمى عرضا غريبا لموضوع الطب مثلا يدن الانسان فانه يبحث فيه عن
 عوارضه وهو الصحة والمرض وكذا موضوع المنطق يبحث فيه عن احواله كالجنس والفصل والذاتي والغربي
 والقياس وغيرها فان كلها من موضوعه لا يبحث فيه عن حاله وكيفية اى الايصال فالجنس والفصل
 مثلا يبحث فيه عن حالها بانها كيف يربكان الى ان يوصلا الى المجهول وهو النوع مما كان بعض
 العوارض محمولا وحالا وعرضا البعض آخر كقولنا الجنس كلي والخاصة عرضي فلا يكون ما هو المحمول موضوعا

قوله تعرض لشي في الذهن فموضوعنا انتر اعياننا من توريه كاشية اننا لان نشتبه لما لم يكن من صفات المفهوم عوارضه
 فكل من جهة التعريف الجوزية الكلية فانها من صفات تستلزم بانها كذا في معرض الشبهة لكل شي عروضا انتر اعيانها سواء
 كان لشي في الذهن او يكون في الخارج فلا يكون الوجود الذي يشرطه وعنده بخلافها

من حيث هو موجود لان الموضوع ما يبحث عن هو ارضه لانه فالعوارض لا تكون موضوعات اذا بحثت عن نفسها
لا عن موضوعها كما كمل منها فالمعقولات اذا حملت على الموضوع تسمى موضوع ولا تكون لعدمه واذا حملت على
عليها وهي مفروغ عنها فهي القديم الموضوع ويطلب قبل ان المعقولات الثانية فقط فان الكل مثلا كان
منها لكنه اذا وقع البحث فيه وبه كما مثلنا فاصلا لا وعارضا فلا يعد من موضوعه وهو باطل ومن ثم قيل ان
المعلومات التصورية والتصلفية او المعقولات فانها على ما هي كانت اوثانية او اثة لكن ما قلناه
هو حاضر **فريق** يسمى المومل الى الجهل التصوري معقولا الى الجهل التصديقي حجة وقولا شائعا
ولما كان العلم انسابا موقوف على الكل والتجزي واقسامها والقضايا وغيرها كما ذكره ولا يعلم معانيها
الا بدلالة اللفظ عليها فتقدمها فذلك الموقوف الاسبم ثم الاسبم **فريق** الدلالة كون الشيء بحيث
يلزم لعل علم الامر يسمى الاول دالة وموضوعا في الوضعية والثاني مدلول وموضوعا في الوضعية و
معنى ونطوقا في اللفظية وقد يعبر عن المعنى بالمفهوم والمقصود والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية
والا فغير لفظية وكلاهما ان كانت بجعل الجاهل في عين الاول بازاء الثاني فوضعية والا فالحقا
الدلالة باقتضاء الطبع فباعتبار لالة اح على الجمع وسعة النقص على الحكي وانما شاي اقتضاء العقل
فعتيقة كلفظ ومن زاد الجارية على اللفظ والدخان على النار وهو **الاول** اختلفوا في الوضع
فقالوا لا يعرفون ان الله قد وضع الالفاظ بازاء المعاني وعليها الانبياء فتعلم منهم الام وقال
ثلاثة من الحكماء ان الوضع هو الناس ذهابا واسحاق ان الوضع هو الله والناس جميعا والثانية
قد ذهب ابو نصر وابو علي وآبا جهم الى ان الالفاظ موضوعة للمصور الذهنية وزعم بعض المتأخرين
انها موضوعة للمصور الخارجية اما ذهب الجمهور من المهاجرين انهما موضوعتان لمعان مطلقا مصورا
وذهبية كانت او خارجية والثالثة قيل المناهضة بين الموضوع والموضوع له مفروغ كما ذهب اليه
المعتزلة وقال البعض ليس بضروري **فريق** ثم ان الدلالة الوضعية المبحث عنها في النطق
علمية لانه ان كانت بدلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له فمطابقة او على جزئية فتضمن على لا
التزام ولا بدعية من اللزوم من تصور اللازم والملزوم عقلا كان او عرفا ويلزمها المطابقة

ولا يلزم ان لها كما في البسيط الذي ليس له لازم **فصل** قال الامام كل الحسين لازم وهو انهما متغايران وغيرهما
 وعين لنفسها فيكون بين المطابقي والاشتراف لازم عند وجب قيل ان الاشتراط متروك في العلوم
 قائمها لا يقيد الغرض الاصل كمثلها **فصل** ان قصد نحر اللفظ دلالة على جزء ومعناه مركب قول ايضا
 والا فمفروق **فصل** قال ابو الفتح وغيره من المتطهين ان الافراد والتركيب صفتان للمعاني وزعم
 بعضهم انها صفة اللفظ **فصل** والمفروق ان كان مرة لتعرف الغير فقط فاداة عندهم وحرف عن النجاة
 وان استقل معناه ولم يقترن بالزمان فاسم والا فكل ويل قيل ان الكلمات الناقصة من الادوات
 جب كل فعل عند العرب ليس بضروري ان يكون كلمة من المنطقيين لا تزي لان امشي فعل عندهم لكنه
 لما دل على الفعل الفاعل فيكون مركبا فلا يعد كلمة لان الكلمة من اقسام المفروق بخلاف امشي لانه لا يقابل
 في عرف النحاة اذ فعل مع الفاعل *

قوله ابدية من الزم ومقتضاها عرفنا ان الزم لازم ملاك وامر يتصوب احد الامرين مع الآخر وهو ما عقل النحاة ذلك الامر
 عند العقل بان يلزم من عقل احدتها العقل الآخر كروية الاربعة فانها تصورنا معنى الاربعة اتقل ذهنا الى انما زوج ونقسم الى
 مسادين ليس بالفاخر في ان ايتيه لزم وبها واستصحبها عرفا واداة كاستصحب الجود بالنسبة الى الصالحات فاذا سمعنا
 الحاقم اتقل ذهنا الى الجود كسب بمساو شتبهه بذلك لو كان فذلك عن العقل فخطا جذا الى معناه لشبهه والسماعة
 بل اجتمعا الى جهنا وتصورنا في ذهنا ١٢

قوله ويلزمها المطابقة انهما التخصيصية فلان دلالة اللفظ الكل على جزء معناه لا يكون الا بعد دلالة على معناه وهو المعبر لكل
 وانطقت قد يلزمها الجود بدون الكل قلت لم تكن دلالة اللفظ الذي هو الكل على جزء معناه لا يكون الا بعد كل فاذا قلنا ان
 التخصيصية ما دل فيه جود اللفظ على جزء معناه فالجواب مضان والمعنى مضاف اليه والمضاف بصفة الاضافة لا يعبر قبل اللفظ
 اليه فلا بد ان انهم المضاف اليه قبل المضاف ثم يضيف اليه شيئا فحينئذ ضروري ان يدل اللفظ على معناه ثم يضاف
 قوله ان الكلمات الناقصة انهم

استقلوا في كون الامثال دقة عند البعض افعال تتصرفها واقترانها بالزمان وهو لا يوجد الا في الفصل وقال لبعض انهما
 من الادوات لان معانيها غير مستقلة لا تتسم الا بالاسم فلذا قلنا لفظه قيل الحق انهما من الادوات اما عند اهل العشرية
 فهي افعال ناقصة وتسمى اضالا وجوزية لان معنوها تاهلست لا ثبوت نسبة في زمان والمما قريب الى الحق ان يستثنى
 منها ليس فلان في معنوها نسبة ١٢

فمرئىح والبيان ان اتحادهما في شخصه متعاطف ويدخل في المفترقات واسماء الاشارات فالتك
 ان الواضح ان لاحظ امر اكليا عند الوضع كما عند وضع الانسان لاحظنا المفهوم الكلي فاما ان يقع
 اللفظ بازاءه اولاً في الاول يكون الوضع عاماً والموضوع كك في الثاني في وضع عام والموضوع له خاص
 كما في المفترقات والاشادات فاما اذا وضعنا لفظها مثلاً فقد لاحظنا كل ما يشترك اليه لكننا وضعناه لكل واحد
 واحد من كل ما يشترك اليه ومكس في الاول وضع خاص والموضوع كك في الوضع خاص والموضوع له عام يكون في
 عكس الثاني فمرئىح ثم المفردان ثم شخص منهما بعد اتحادهما فان تساوى وجوده في كثير من متوط
 ومشارك محتوى الكثيرين افراده وان تفاوتت بالاولية والاولوية والاشدة والزيادة فمشكك والتشكيك
 في الماهيات عند التشاكس لان نسبتها الى افرادها مساوية ملا تفاوتت فيها اما الاشتراقيون فقالوا بوجوب
 التشكيك فيها ثم ان كثرة معناه فان وضع لكل جزء مشترك الآفاق اشترى في ما وضع له ثانياً فنقول شري
 او عرف في خاص وعام والاعتبار لنا قول الا فاستعمال اللفظ في الموضوع له حقيقة وفي غيره بعلامة مجازية
 مرتجل قبل ان المرتجل من التشرك لانه وضع لمان باو شاع متعددة وقيل من النقول لان النقل اوجز فيه
 ثم ان كانت علاقة التشبيهية اي الشراكة في امرها متعارضة والا فجاز مرسل - وبهنا نقول ابلد عليه
 الاولى اختلفوا في الاشتراك فقال البعض انه لا يمكن مطلقاً وسلك البعض الى انه لا يمكن في الاثبات
 اما في النفي فبقي وقال الاخر باسكانه ولكن لا يقع في الضدين عنده وفصل بالآخرة انه لا يكون في الواحد
 ويكون في الثانية والجميع ثم التعللون بوقوعه في بعضهم لقول انه بطريق الحقيقة وقال الاخر على سبيل المجاز
 والحق انه واقع حقيقة في الكل حتى يرين الضدين كالتقريب الثانية قال سيبويه الاعلام كلها منتقولات
 اما عند الجمهور فبعضها منتقولات وبعضها مرتجل والثالثة قد حصرها العلاقة في خمسة وعشرين نوعاً

قوله والاعتبار لنا نقل فالتاقل مكان شاع في كل ما يعلو فانها موضوعه مما يقع الشارع للافعال الخصوصه وان كان
 الناحل عرفنا ما في علمه كالداج فانها في الاصل كانت لما يقع البعض ثم انقروا العلم بذهوات القوام الرابع وان كان لنا نقل عرفنا ما
 فمرئىح كان حاله فانهم وضعوا الاسم والفاعل والخوف لمان في المشهوره من كانت في الاصل للموضوع والاصل في الطرف مثلاً اوله وادخل في
 فالتشاكس الثاني الذي من غير ملاقاة يكون موضوعه عند الفاعل قولاً اعلام كلها ثم بان كانت في الاصل موضوعاً عاماً في قولنا فالتشاكس
 وان كان من كل شيء

المشابهة والسببية والمضادة والكلية والجزئية والمجاورة والزيادة وحذف المضاف خاتمة وحذف المضاف
والحذف مطلقا واللازمية والملزومية والتقييد والاطلاق والعموم والمخصوص والحيالية واللاحيية والآية والبرهانية
والكثرة والمعرفة الاول المم والكون عليه وادرج البعض اجنبيا في بعض قليل انها اثنا عشر لغة الثمانية
الاولى والنقصان والاستعداد والتعلق والشاكلة وقيل بالربعة المشابهة والاول اليه والكون عليه والمجاورة
وقيل خمسة بزيادة الشاكلة البرهانية علامته الحقيقة التبادر والمجاز استعمال اللفظ بالقرنية والاطلاق
على السبيل النحوي المستند اذا كان اللفظ معنى آخر غير المتعل فيكون التردد في كونه حقيقيا او غيره
تقال لبعض ان المجاز والنقل اول من الشكك اذا دار اللفظ بين معنى المجازي والتقول فالمجاز اول من

تارة السببية السببية انما يطلق على السبب الخبيط امطرت السماء بانما تمام سطرت فيها او يطلق على السبب الجيد كاطلاق النور على الغيب المضاد
بان يطلق على الغيبين على التفرقة بينه وبين الشخص بقاياه الاطلاق على الغيبات بجزئية والحيية بان يطلق الكل مقام مجموعا لا اصل على
الافعال والجزئية كاطلاق الرقية على الانسان في المجاورة بان يطلق احد التمازير على الاخر كالغيب مقام الماء والزيادة بان
يزاد على الاصل فضا كمن يرمى كشد مقام ليس شدة والتعرف بان يميز عن الاصل فضا فاما ما كان او مفعولا وغيره
نحو نعم في جواب بل جاء زيد مقام نعم جاء زيد ويعين انشد ان فقلوا اسي لكما فقلوا وحذف المضاف فقلت نعم واسأل المرفوع
بحذف المابل وحذف المضاف اليه خاصة نحو ان مقام ان في جواب من جاء من اقر بالاك الازمنة والملزومية فالاول كالشكك في النفي
على الدلالة اللازمة نحو انما ناطق يسمى دانه ونشأته كذا الا ان على الاقر ان الشارة التقييد بان يطلق المطلق على المقيد كاليدوم
ليوم القيمة والاطلاق بان يطلق المقيد على المطلق كالشعر الذي هو شقة الاصل للشقة المضافة والعموم بان يسمى العام باسمه
نحو قوله انما اذا دنا بناء كم فان البناء عام وللرؤى بالحيية او الحيوان يطلق على الانسان ويراد به والمخصوص بملكات الموكم
كالاطلاق للرؤى ويراد به الابيض والحيية بان يطلق المحل على الحال كما في قوله فليسوع ناديه اي اهل ناديه والحيية بان يسمى
الحال باسم المحل كاطلاق رحمة الله على محرقان الرحمة حال هو محله والآية كما يطلق اسم الآلة على ذى الآلة كاللسان على الذكر
والآية بان يطلق احد البديين على الآخر كالعدم للديه والكثرة بان يطلق هم شئ المعرف على واحد مكررا كما في قوله على السبي
والمعرف خلاف كما يقال رحمة الله لعمدة والسبي لعمدة والاول اليه بان يسمى الشئ باعتبار ما يؤول اليه كما يطلق النور
مقام الغيب نحو اني اعرفه مقام صبا والكون عليه بان يسمى الشئ باعتبار ما كان نجه وآلوه لينا في امواهم فانه لا يتم بعد

المعروف عندا تان الاموال ١٢

قوله المجاز والنقل اولى من الشكك بان يحيل ذلك المعنى مجازا او منقولا ١٣

النقل لانه اكثر وقوعها منه السادسة للمجاز بالذات يكون في الملباوى ويتبعيتها في الافضل وغيره
 من المشتقات والادوات كما يقال نطقت الحال والحال بالطقة فالاول في النطق ولو اسطمة فيها
 وقيل انه يقع في الحرف ايضا بالذات **فمرئ** وان كثرة اللفظ واتحد المعنى فمرادف **فل** انكره
 القوم لخلو عن الفائدة والواحد كاف في الافهام **وب** لا يجب قيام كل مرادف مقام الآخر والحق
 من لغة واحدة لا ترى انه يقال صلى عليه ولا يقال دعا عليه **ج** هل يكون بين اللفظ المرادف واللفظ
 مرادف فاختلف فيه والحق انه موجود كالاسنان الحيوان الناطق **فمرئ** والمركب ان **مركب**
 عليه تمام والافق قصص تقيدي كان الجزء الثاني قيد الاول والا فغيره والتقيدي ان صار كذا
 ككلمة واحدة فامتزج **و** الا فغيره والتمام ما هو مقتضىه وهو كلام محصل بعيدق او يكذب ما اظهرها
 بالنظر الى مضمونه او انشاء **فالمرئ** المشهور في تعريف الخبر انه قول يحتمل الصدق والكذب
 وقيل انه ما يقصد به الحكاية من عرف لا يخفى انه لا ينحل من تلك التعريفات عقد كلامي هذا كاذب
 فالحق ما قلناه لانه لا يكون خبرا ولا انشاء ابناء عليه فانها قسما من كلام محصل وهو ليس كذلك
 او هو خبر بالنظر الى مضمونه ما من حيث القبول والخاصية فهو انشاء فلا حاجة الى التاويلات المذكورة
 في البسوطات **فمرئ** ثم الانشاء ان دل على طلب الفعل مع علو الطالب فمرادف مضموع
 فتوأل ودعا واد مع التاوى فالتاس كان مطلوبه منه فما استفهام او ترك الفعل فنهى او
 اقبال احد فنداء وانهم يدل على طلب الفعل بل دل على الاعلام عما في ضمير المتكلم فلتبينه فان كان

قوله لا ينحل من تلك التعريفات الخبر اما بالنظر الى التعريف المشهور فهذا العقد لا يحتمل شي منها بل هو صادق غير محتمل
 صدق بالنظر الى اعتراف المتكلم بكذب كلامه غير تمام فهو صادق في ذلك الى النظر الى الكلام فهو كاذب لان
 المحمول فيه كاذب - اما عدم خلافه بالنظر الى قول صاحب القيل والقال المحكى عنه يكون مقدما على الحكاية وهو
 خلافه لانه لا يتم الى لفظ كاذب فهو تمام ما المحكى عنه او حكايته فالتحسان الاول غلبس بعده حكايته وان كان الثاني فليس
 محكى عنه فالتفت ان الشارعية بلفظ هذا الكلامي هذا كاذب حكايته فالتقدم ثابت قلت ان لشارعية الذي
 هو محكى عنه اللفظ كلامي او لفظ كاذب بهامعا والاولان باطلان بل احده لعدم مضمونها ولا سبيل الى التاويل
 فانه مرتبة المحكى عنه وليس حكايته بعده ١٢ ابنه

أنها محبة الشيء مطلقا فهو تسمى بالمكن فقط فهو تسمى ثم المفهوم بحسب نفسه ان منع الشك في غيره
 فجزئى والا فكل وقد يقال الجزئى المنع تحت الكلى فوائده وعوائده ان قلت ما قلنا ان
 محسوس الطفل ضعيف البصر والصورة الخيالية من البيضة المعينة ليست بكليات بل هي من الاول
 ان ما يحس الطفل في اول زمان الولادة يصدق على كثير من عنده لكنه في نفسه مانع منه وكذا غيره
 من المذكورات والثاني ان المفهوم يحصل في العقل المذكورات غير حاصل فيه ولابد ان يحصل
 التمايز عندهم لمحصلها في الحس المشترك **ب** قد اشتهر بين السابقين ان الكليات والجزئيات صفتان
 للعلم وقال الاحقون تصنف بها العلوم **ج** قالوا ان الجزئى لا يكون كاسبا للغير ولا مكتسبا
 في تعريف الشهور للجزئى فكان الاول ان الصورة الحاصلة من البيضة للعينة والشيء
 الجزئى من ابيد ومحسوس الطفل في مبداء الولادة جزئيات مع انها غير متحدة قها على كثير من الثاني
 ان الصورة الحاصلة من زيد في اذهان طائفة يصمدق عليها بصورة الواحدة فتكون كلية وشك
 في الكلى بانها موجودة فيكون تشخصا ام لا وعلى الاول لا يصدق على كثير من تشخصه وعلى الثاني
 لا يكون موجودا لان الشيء بالتم تشخص لا يصدق على كثير من تشخصه وعلى الثالث
 جزء كما ينبغي - **فريق** الكلى اما يمنع افرادها تشريك الباري او امكنت ولم توجد كالنقطة
 او وجد الواحد مع امكان الآخر كالشمس او امتناعه كالواجب او وجد الكثير مع التناهي كالسبعة
 السبارة او عدمه كالنفوس عند الحكماء ثم الكليات ان تصادق كلياتها متساويان والا فان كان
 التفاوت كلياتها متباينان والكلان جزئياتها فهو اما من المجانين فاعلم وخص من وجه او من
 جانب احد فقط فافهم اعلم مطلقا ونقيض التساو بين متساويان ونقيض الاعم والافضل

لم يوجد
 فافهم لم يوجد

قوله المفهوم نجيب فمحمى لا باعتبار افراده عنده من بين خاص خاص مثلا فالصورة المفهومة من البيضة المعينة
 مشتبهة بالغير خاص ليس كمن نجيب بها لا تصدق على افرادها لا كمن من عينته وقد نفيناها متعينة على ان المردود في الشك
 وكذا مخصوصا لا يلقى كون الام بعدد فافهم كذا الجمعي است في صورة البيضة في حسان الجزئيات فانها لا تصدق على
 غيرها اجتماعا بل تصدق على سبيل البديهة هـ

بلك ما لا يميز نقضي الاخص من الاعم من جهة ثانياً جزئياً كما يكون من نقضي المتباينين فانه
 قيل في تساوي نقضي التساويين شك بقايعض المفهوم انما الشاملة السالبة كلا شريك الباري فلا
 اجتماع النقيضين فيها مساواة مع انه لا يصدق شريك الباري باجتماع النقيضين وايراد ان على
 نقضي الاعم والاخص مطلقاً الاول ان الاجتماع النقيضين اعم من الانسان مع ان من نقضيها
 تبايناً والثاني ان الممكن العام اعم من الممكن الخاص فكل لا يمكن عام لا يمكن خاص وكل لا يمكن خاص
 اما واجب او متنع وكلاهما ممكن عام (فيصح ان يقال متعامكل لا يمكن خاص ممكن علم) فينتج كل لا
 ممكن عام ممكن عام والممكن العام كان عاماً من الممكن الخاص كذلك يكون لا يمكن العام حذف
 فربما الكلي اما ان يكون جزءاً لما بهيته الا فرد ذاتي او عينها فتدفع حقيقياً او خارجياً تعرض
 وعرضي قال بعضهم ان الذاتي لا لا نفهم الماهية قبله او ما ثبت لها بلا علية وقيل انه يطبق على
 الداخل ثم الذاتي ان كان جزءاً مشتركاً بين مختلفي الحقيقة فجنس او مزية افصل المركب منها نوع
 حقيقي بالمعنى الاخص من الاول والخارج ان كان مختصاً بالحقيقة الواحدة فخاصته والا كما لمجنس فجنس
 عام وكل منهما ان استنع فراق عن المعروف فلازم له اذ لو جوده والا فمخارق دائم او زائل اما بعينه
 او بطوره واللازم من ان لازم تصور من تصور الملزوم او كلفي تصورهما في الاذعان باللازم بينهما
 والا فغيره من وجهها شك فهو ان الملزوم من الملزوم واللازم او لا على الثاني يجوز انفكاكه
 فعند انفكاكه لا يبقى اللازم لازماً وعلى الاول فتقول ان بين هذا اللازم والملزوم لزوم ثم هذا اللازم
 اما لازم او لا فيفسل وفي تلك الكليات سموط وعقود السط الاول في الجنس وفيه دور للدرجة الاولى

توليداً لمعالم المفهومات الشاملة فكل ما يصدق الواقع لصدق عليه لا اجتماع النقيضين فيصدق عليه لا شريك الباري مثلاً
 فان قلت ان لا شريك الباري يصدق على اجتماع النقيضين لا اجتماع النقيضين على شريك الباري فحينئذ التساوي نقلت ان شريك الباري
 واجتماع النقيضين لا يجوز باق يصدق عليها وفي ذلك الجزئية وجود للموضوع ضروري فتدبر ايادكم كالانسان من انطلق اليها
 بالجوهر والافراد الاخص من جهة كالتولين الاربعة فلهذا متبايناً فربما ان يكون من غير وجوده لا يصدق عليه وجوده في المثال
 فحينئذ انما الباطن الاربعة والاعم والاخص مطلقاً كالتولين الانسان فالتولين عام موجود في الجنس والانسان ليس موجود فيه وكلما وجد فيه
 الانسان في الجنان فيكون وجوده على شكله اصول الثلاثة المتباينين اجتماع حرف سلب في الاول ١١

اشتهر في تعريف الجنس اشكلى قول على كثير من متفلسين بالتحقيق في جواب ما هو واعلم ان ما هو وال
 عن الماهية متعقبة شئ او مشتركة كما ينبغي فاذا سئل عن امر او متعقبة الحقيقة فيجيب بالنوع والثاني
 واذا سئل عن امرين او امور مختلفة الحقيقة فيجيب بالجنس فان كان الجنس جوابا عن الماهية وعما
 يشتركها في ذلك الجنس فقريب والا فبعيد كما يجوز ان الجسم النامي خالو لا يقع جوابا عن الماهية وعن
 بعض مشاركتها في الحيوانية وعن كلها بمختلف الثاني فانه يقع جوابا عن بعض ما يشترك في النمو ولو
 عن كل ما يشترك فيه الا ترى ان الانسان والفرس الشجر مشاركة فيه لكن اذا سئل بالانسان والفرس
 والشجر ما هم فيجيب به واذا سئل عن الاولين فلا يجيب به مع انها شركاء فيهم ثم ان تسمية الاجناس
 بحسب التصاعد من الخاص الى العام فسمي اجناسها سافلا والعالى والاعم من الاجناس ما بين العالى
 والسافل اجناس متوسطات الدرجة الثانية الاجناس العالية عشرة وليس في العالم شئ خارجا
 عنها ويقال لتلك الاجناس العالية مقولات عشرة احدها الجوهر الذى يقوم بالذات والتعلق
 للعرض القاسم بالغير والكم والكيف الاين والاضافة والملك الفعل والانفعال والمتى والفتح
 الدرجة الثالثة اشتهر بينهم ان لا يكون الماهية الواحدة جنسان قريبا في مرتبة واحدة
 من القرب ولا يكون لها بعيدين كذلك فلان للانسان مثلا من قريب هو الحيوان وليس له قريب
 آخر جري مجرى الحيوان ومن بعيد كالنمل ليس في تلك المرتبة بعيد آخر يفيد فائدة بل بعده وب
 مرتبة اخرى كالجمم مطلقا ولا تملك في البسوطات الدرجة الرابعة قال الشيخ وغيره من المتفلسين
 ان الجنس النوع متحدان في الوجود والذاتى والخارجى وقال البعض انها موجودان في الواقع بوجودين
 لكن الفصل اذا انضم الى الجنس فحصل النوع منها فتميز الكل حقيقة في الوجود وقيل الموجودات انواع بساطة والاجناس
 والفصول منتزعة عنها ولا وجود لها الا بانشاء الانتزاع فها متحدان بالانشاء والحق هو الاول
 لان المراتب وجودية الذاتى والخارجى الوجود التحصيل الذى يكون بانضمام الفصل فاذا انضم الفصل
 النوع والوجود التحصيل معا فلا ترتيب لان الابهام مقدم على التحصيل فلهذا جوبه بما مضى للنوع تحصيل

فان كان المراتب وجودية الذاتى والخارجى الوجود التحصيل الذى يكون بانضمام الفصل فاذا انضم الفصل النوع والوجود التحصيل معا فلا ترتيب لان الابهام مقدم على التحصيل فلهذا جوبه بما مضى للنوع تحصيل
 فلو كان المراتب وجودية الذاتى والخارجى الوجود التحصيل الذى يكون بانضمام الفصل فاذا انضم الفصل النوع والوجود التحصيل معا فلا ترتيب لان الابهام مقدم على التحصيل فلهذا جوبه بما مضى للنوع تحصيل
 فلو كان المراتب وجودية الذاتى والخارجى الوجود التحصيل الذى يكون بانضمام الفصل فاذا انضم الفصل النوع والوجود التحصيل معا فلا ترتيب لان الابهام مقدم على التحصيل فلهذا جوبه بما مضى للنوع تحصيل

الدرجة التي امتثلت انكلي عام من الجنس خاص منها اعتبارا من اعمومه فليصدق على الجنس وغيره
 من الكليات بحكمه من الكليات الخمسة وهي مختلفه الخلق وصادق على مختلفه الخلق
 فخر من يكون اعم احبها للجنس وغيرها اما خصوصية فلان الجنس لافراد كما لحيوان والجموع والكلي في غير
 لما صدق عليها التعريف والفرد خاص تمامه الفرد فلا يشك انه يلزم اجتماع العموم والخصوص لانه
 باعتبار الذات والعرض الدرجة السادسة ان الحكماء قد عبروا عن الاجزاء الخارجية بالمادة
 والصورة واذا حصلتا في الذنب فسموها بالجنس الفصل فظهر ان الاجزاء الخارجية والذهنية
 متغايرة بالاعتبار وان التركيب الخارجي مستلزم للتركيب للذهني ومن ثم قيل ان الجسم المأخوذ
 بشرط عدم الزيادة كالنموادة غير محمول على الانسان مثلاً وبشرط الزيادة كالنمو نوع والمأخوذ
 لا بشرط شيء جنس محمول على المركب المأخوذ بشرط لا شيء وان ثبوت فرضت تلك المراتب في
 كل ما به السمة الثاني في الفصل وفيه فرائد الاولى قد عرفت في تعريفه انه مميزات الشيء
 عدده ويكون مقولاً في جواب اى شيء هو في جوهره فان ميز الشيء عما يشارك في الجنس التعريف
 فقريب والاف بعيد الثانية ان الفصل يكون متقوماً وجزءاً للنوع وقسما للجنس وكل ما هو
 جزء للنوع الفوقاني جزء للثمتا في الينوع الانواع وكل ليس لغيره في كل قسم للنوع التما في مقسم للنوع
 فقولاً في الجنس العالي من غير عكس الثالثة ان الفصل علتة لرفع ايهام الجنس عند الحكماء ومن ثم قيل

قوله فلان الجنس لافراد غير اى الجنس الذي معناه انه مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق الافراد يصدق على الواحد منها كقولنا
 الجنس كسهموداب الافراد ومثال الافراد كالجسم والحيوان والكلي فان كل واحد منها يصدق عليه معنى الجنس فليصدق عليه
 على كثيرين مختلفين بالحقائق الاخرى على الجسم لانه يصدق على النباتات والجمادات وكذلك الكلي والحيوان فان الكلي يصدق
 على الخاصة ويصدق على الكليات الخمسة في القواني كشيء من المليات على افرادها فالفرد خاص ملا فذا اجتماع الخصم
 والعموم كونه باعتبار الذات والعرض اى بكنية الجنس باعتبار الذات اى بكنية واحدة في ذات الجنس كما يقال في الحيوان
 وبيان حقيقة انه على مقول في الحقيقة الكلي باعتبار العرض لان مفهوم الجنس ليس عين الكلي ولا جزءاً منه كما لا يخفى
 من تعريف الكلي فيكون الجنس عارضاً له

قوله ان الاجزاء الملائمة للجنس والمادة والفصل الصورة متحدان في حقيقة فاذا كان لما به اجزاء خارجية فيكون هي مادة
 وصورة ويكون له اجزاء ذهنية اى تميزها بالجنس الفصل فانهما عينها وقسمها كما ثبت عندهم وذلك في المبطون

غير العرضي عند الجمهور لانه الخارج المحمول ينسب والعرض خلافه على ان العرض بسيط والعرضي مركب
 من العرض بشي آخر اذ من قال انه المقول المحمول ثم كما عرفت في التعريف فلا فرق بينهما ثم
 انها غير المحل عندهم لكن الفاضل الذي قال بانها متغايران بالاعتبار قطعية العرض لا بشرط
 شي عرضي عنده وبشرط شي محلي بشرط لا شي عرض متقابل للجمهور وانما اصح الماء ذراع والنفوس
 اربع ولا يخفى ومنه جزم قال الشيخ ان وجود الاعراض عين وجود محالها قليل ان الدائم قسم
 من الدائم والحق ان اللازم لا يكون الا الدائم حتى الى بقاء المعروض والمعارض لا يكون الا الزائل
 بسببه كان او بطوره لانه لو ازم المهيئة تستند الى نفسها مع قطع النظر عن وجودها وذهب البعض
 ان الوجود ودخل فيها فتستند اليها اذا ضارت موجودة والحق ان له دخلا في بعضها لان لو كان
 ثلاثة اقسام بعضها مقدم على وجودها كالامكان وبعضها مع وجودها كالشخص والمكانية
 وبعضها متأخر منه كالعلم والذوق مثلا **فريق** مفهوم الكل يسمى كليا منطقيا ومعروض ذلك
 المفهوم كليا طبيا والمجوع كليا عطيا فوائده | قد صارت تلك الاعتبارات في الكليات
 الخمسة على ثلاثة اقسام **ب** والطبي لا اعتبارات تلك فهو بشرط لا شي ليس بموجودة وبشرط شي
 مخلوطة والابشرط شي مطلقة ومن حيث هي هي ومرسلته ومهلكه جزم يصدق على الماهية عند الاطلاق
 انها ليست بموجودة ولا معدومة فيجوز ارتفاع التقييد من ههنا كل كلي في مرتبة الابشرط شي
 ليس حقيقة وماهية وطبيعة لما تحتها ومن ثم قيل الحقيقة بانه شي هو هو فاذا قيدت اضيفت الى ما تحت
 بحيث يكون المقيد اليه خارجا والاضافة داخلية في حصة فالكلي هم التقييد حصته وفرد اعتباري ومع القيد

قوله وللهذا اصح الماء ذراع الخ بان الذراع هو الكمية المتعديلة لخصوص قولهم كين الاتحاد بين المحل والعرض حقيقة لم يصح
 المحل المتواطى بينا على محل اي المنة شذو ذلك الاربع واعلم ان ما قاله الفاضل فهو باطل لان الصفات في الال وال
 محدوف على الماء وذراع وفي الثاني لا يلزم منه الاتحاد حقيقة لجواز الاتحاد بالعرض المحل الثاني ولجواز ان يكون اصله
 المنسوبة عددها اربع ١٢ قوله فالكلي مع التقييد الخ اي الكلي مع الاضافة حصته ١٢ قوله مع القيد هو التقييد عام سواء
 كان توصيفيا او اضافيا بان كان القيد صفة كحيوان ناطق او كان مضافا اليه كوجود زيد ١٢

والتعريف كلياً فرد حقيقي وربا يقال له الشخص ما في ذوى القول هو المنطقي والتقليد لا يكونان في الخارج
 اما الطبيعي باعتبار الخلق والاطلاق فاختلف فيه فقال الشيخ ومن تبعه ان وجوده عين وجوده
 افراده في الخارج اما في الذهن فلا وقال شرويه من الفلاسفة ان الموجود في الخارج صورة شخصيته
 بسيطة والكليات منتزعة عنها وقال بعضهم ان الطبيعي موجود محسوس في الخارج بعين وجوده افراده
 اما عينها فلا وجود له وقيل بعكسها اي تعين موجوده الطبيعي غير موجود فيها ما الطبيعي المجرد فلم يذهب الى وجوده
 احد الا فلاطون فلذا آسست للماهيات المجردة الموجودة في الخارج مثلاً الاطلاقية ثم الموجودة في اهلها وجود في
 الذهن فبقيت نعم قليل لا وهو الحق والا فلا تكون مجردة اذ انهم اليه الوجود والذنب في **فريد** واذا ثبت
 على المتوقف عليه المعرفة علم ان ما يعلم به الشيء ويميزه من غيره ومعرف وربا يقال له التعريف فان
 حصل به مجهول فحقيق في ان يتخضر به مخزون تحفيس والتحقيق اما يسمى لفظي وهو ما يحصل فيه معنى اللفظ
 ومفهوماً مع قطع النظر عن كونه موجوداً او معدوماً واما بحسب الحقيقة وهو ما يحصل في الشيء الذي علم وجوده
 ثم انما بالذاتيات فحد وبالعرضيات فريم وكل منها ان الشكل على الجنس القريب تمام والافاضة
 اما م فبان يكون الحد بالجنس والفصل القريب من الرسم بالجنس القريب الخاصة مثلاً وربا يتحد بالحد
 الناقص مع الرسم ثم ان الحد يكون كالمادة المشورة والمحدود كالمنظومة فسمى الفصل حداً والمجمل
 محدوداً فاذا علم المحدود واسطة الذاتيات فسمى ذلك العلم علماً بالكنة وعلم الذاتيات بنفسها علم كنه
 قوله ان آتس على الجنس ثم لا يخفى عليك انه ضروري ان يكون التعريف بالسماهي كما يجب فهو يكون اما فصل قريب او خاصته

لفظي فان الاول مجرد واثنان الثاني فريم ثم ان كان مع الفصل القريب عين قريب فتمام والافاضة اما ان كان
 مع الخاصة فريم تمام والا فناقص فان كان التعريف بالجنس وحده قريباً كان اوسع او الفصل كك او بالتقريب
 من اوسعها والبعيد من الآخر يكون واخلاقاً في الحد الناقص التعريف بالخاصة وحدها والعرض العام وحده
 او المتعلق بينهما داخل في الرسم الناقص ١٢

قوله علماً بالكنة انما استقيده بالعلم بالذاتيات اذ اصارت مرآة لعلم الذات فيحصل علم بواسطة
 الذاتيات في حقيقتها وكنهها وسنتها فيصير ان يقال انه علم بالكنة اي بواسطة الكنة اما استقيده بكنهه فلان الفهم في كنهه
 ما يصل الى شيء كنهه في حقيقته فالذاكر كنه الذاتيات مرآة لتعرف الغير بل حصلت بنفسها فيصير ان يقال انه علم
 بحقيقته الشيء كنهه بالعلم بواسطة الكنة وقطب له وجه وجبه لان الوجه عرض الذي الوجه فاذا كانت مرآة لعلمه
 فيحصل علم بواسطة فيصير ان يقال انه علم بالوجه اي بواسطة فاعلم ان كنه العلم لغيره اي لغير الشيء وليس هو
 علم بواسطة الوجه وهو علم ١٣

وكذا الصفات الثمانية كانت مرة للملاحظة المعروض فهو علم بالوجود وعلم العوارض بنفسها علم بوجوب
فوائد في التعريف شك لا مام بان تعريف الماهية اما بنفسها او بجميع اجزائها وبه
نفسها فالتعريف تحصيل الحاصل او بالعوارض فلا يكون العلم بواقعيتها لانه لو اسقط العلم
والعوارض لا يتقيد لا يجوز التعريف التام الا بالاجل من المعرفة وبالمساوي صدقاً فلا
يصح بالمساوي محقة وجهه ولا بالاعم والافضل وقد اجتزى في الناقص كونه عاملاً لا يجوز
التحقق شيء عدوان تامان البسيط لا يجد وقليد شيء آخر والمركب يجد ويوجد هو التعريف
للتحقيق غير الاشتباه المحض بالعرض العام والفصل بالماهية ان كان التعريف يطلب العلم
والاستفاد من الآخر فالطلب يسمى مطلباً وهو ما وائى بل ولم ومن وكما كيف ابن متى
فما اشارته وهو ما تستلزم في الشيء بحسب طلبه شرح اهم ومفهومة واما حقيقة يطلب العلم
بذات الشيء بعد العلم بوجوده كالانسان اذا علم وجوده في طلب قصوره بحسب الحقيقة وائى يطلب
بما يميز الشيء عما عداه وبذلك يطلب بها التصديق بوجوده شيء فقط ومركبة يطلب بها
التصديق بغير الوجود فهي طالبة لمجموع الماهية والوجود والصفة غيره ولم يطلب الدليل على
من هو بوجه شخصيته ولم يطلب التعيين الكمي وكيف يطلب التعيين الكيفي وائى يطلب بالتعيين الكيفي
ومتى يطلب التعيين الزماني قيل ان المطالب الاربعة الاربعة فروع واما قبلها اصول في
فهي اما ذاتيات وتوابع لاي ان طلب بها الميزة حيث طلب بها التصديق بكون الاشياء
على الصفات فتدرج في بل وتبعتها فمطلوبها طلب التعيين والتصديق داخل
تحتها حم قد زاد باقر العلوم قسماً ثالثاً للبل وهو البطلان لا يطلب بها تقرير الماهية وقيل
انها على خمسة اقسام ثمة للبل بسيط وهي ما يطلب بها الماهية للجمولة كقولنا بل الانسان حيوان
ناطق ام لا وما يطلب بتقرير الماهية وما يطلب بها الماهية للوجود قسماً ثانياً من البطلان المركبة الا والطلب
الصفه المتقدمة على الوجود كالاسكان والثاني ما يطلب به الصفات بعده كالقيام والقعود وتبطلان

السلك الثاني في التصديقات

التصديق مطلقا باعتبار متعلقه اجمالى فكان انكشف ان موضوعه وفئة وتفضيلى بان يعلم كلها علمه
١ والحكم كما يطلق عليه لك يطلق على القضية والحكم عليه النسبة النجزية فيكون الحكم قضية
متعلق التصديق والحكم **٢** اختلف في متعلقه فهو اما معنى القضية ومعناها المركب من صحتي
الموضوع والمجول والنسبة الغير المتعدية وحقيقتها المركبة منها كما هو محتمل عبارة باقر العلوم وانفس
الموضوع والمجول حال كون الرابطة بينهما كما هو محتمل الفاصل الهوى ونسبة الى الشيخ او نسبة غير
متعدية كما هو المشهور او النسبة الرابطة الملاحظة بلحاذا استقلالى او المجلى بعد التفصيل او قبله فربما
حقيقة القضية تحصل من الموضوع والمجول فقط كما صرح المحقق الطوسى لكن لما انفصل النسبة منها
فتعد منها فقيل انها تتم من اجزائها ثلثة ثلثها نسبة تامة كما هو عند القدماء اما المتأخرون فقالوا
باربعة قرار والنسبة التقييدية كما استعرف فالتعديسي الجملة النجزية عند العربيين ان حكم فيها بثبوت
شئ لشيء فحمله او تعليقه عليه فشرطية والدال على جزءها الاول يسمى موضوعا ومحكوما عليه وبهذا
والثاني محمولا ومحكوما به وجزأه في الحقيقة اما في الشرطية فالاول مقدما وشرطا والثاني تاليا وجزأه
والدال على النسبة رابطة وبارتداف الكفاءات اعرابية تدل عليها التسمية اما تسمى القضية
شأنية وبارتداف تسمى ثلاثية ولا بد ان تكون حرفا لكنه قد يكون في قالب الاسم تسمى بالعلم
غير زمانية في العربية واست في الفارسية وامن في اليونانية وهي في الهندية والافغان في قالب
الكلية تسمى زمانية فكان معناه عقود الاول في الحكم عليه وفيه جواهر لا يتحقق المرجية الابد وجود
الموضوع حال الحكم وقبله والسالبة لا يتلزم وجوده بل يتدبر حال الحكم فقط **٣** لا يقع المحال
من حيث هو محال موضوعا ويجوز الحكم عليه من حيث هو محال فقط كشرط البهلى متفق وقبله

توهم مطلقا ان التصديق سواء كان بسيطا ام مركبا وان كان النسبة او الحكم معنى مجموعا لتصورات ما قوله باعتبار متعلقه لمعنا
وضع دخل مقدم وهو ان التصديق اذا كان بسيطا انما يكون تفصيلا فانه قد بان ان كان متعلق التصديق محمولا بعد التصديق كلف
بما اذا كان المتعلق مفصلا بعد التصديق تفصيلا لا انه تفصيل حقيقة بل الاعتناء بتفصيله في متعلقه كما لو كان التصديق محمولا قبله فيكون
المتعلق صورة الموضوع والمجول والنسبة ليعلم ان لخصت مجزأة قبل القيد كالنقطة قبل الخط ليعلم اني ان بعضا منه قد
قوله مبتدأ وهو ان ليس بهتة والخبر العربيين وادركوا زيادة التوضيح وتقسيمها على الشط والبرهان ١٧ منه

المتقيضين مع الجمهور المطلق يتبع الحكم عليه في جميع ما موضوعه محال قال بعض المتأخرين انها
 في الحقيقة سوا الب فلا تدعى وجود الموضوع وقال العلامة التفتازاني انها موضوعات لكنها كالمسا
 مقتضية لوجوده حال الحكم فقط وقال جمهورهم ان الحكم على افرادها الفرضية جزم لا يرد من الموضوع
 في الوجود كلها حقيقة فقط بل قد ثبت للمحمول نفس الحقيقة كالاشان حيوان ناطق وقد ثبت
 الحقيقة مع الوصف كزيد كاتب **باب** التبريد في طبيعة الموضوع بان يوجد في احد الازمنة الثلاثة
 فلا يصح عنده الفلك ساكن في الزماني ابيض قال الفارابي الموضوعية نامدق عليه عنوان الموضوع
 ومفهومه بالامكان فصيح عنده المنطقة مبيد ان يفرد ما ذكرناه لهم جميعا واما الموضوع فيجزم للمحمول
 برب لكنهم استغفوا في تفتيحها فقبل انها يتلفظان مركبا كالمقطعات القرآنية وقال اللاهوت
 يتلفظان بليطا **العقد الثاني** في المحمول وانه من المحل وهو اتحاد وجود المتعاضدين

قوله قال الفارابي في هذا علم المراد من الموضوع ما يمكن ان يصف له عنوان الموضوع كما في قولنا كل اسود وري كل انسان حيوان
 فالمراد بالانسان ايضا لكن لما كان المراد من الاسود اذا كان موضوعا ما يمكن ان يكون اسود فيض فيه كل اسود من الاسود لوجود
 الاسود المعلوم فيكون اسودا والاشان فيكون اسودا فيض فيه المراد في الاسود لانه لا يكون اسودا ولذا في قولنا الانسان حيوان فانه
 فيض فيه الانسان ما يمكن ان يصف له عنوانه من الانسان المعلوم والاشان الذي سيكون ان قيل كيف يكون الانسان
 المعلوم حيوانا فانه في وجوده ليس يفرد فيكون فان الفلك ساكن في وجوده سواء وحدها ولم يحد احدا فالا انسان المعلوم
 اذا كان كذا فانه لم يحد اذا كان حيوانا فانه كذا كمثل الشاخصة فيصدق على الانسان المعلوم ان يكون اسودا بالامكان
 الفارابي كما يصدق عليه ان يكون بالامكان الاستعدادي فيكون الاول ان المعلوم فيكون كذا فيكون موجودا بالضرورة
 او كذا استعدادا فلا بد ان يكون كذا فاما في الانسان الاستعدادي يستعد من الانسان الذي كذا فيكون في الانسان
 عدم الانسان ليس له وجود في سواه كان الانسان موصوفا بوجوه فابوصف عدمه او موجودا في فعله هو الا الانسان العام
 الذي في كذا كذا لا يجب كونه موجودا فيصدق على الانسان المعلوم ان يكون بالامكان الذي والاستعدادي وهو
 المعلوم ومن ثم خرج عن الفارابي مثل قولنا الفلك ساكن فان المراد من الفلك ما يمكن ان يكون فلكا سواء كان
 ساكنا او متحركا فيكون الفلك الساكن والاشان في احد الازمنة لا يمكن ان يصف له عنوان الفلك واما الفلك لم يوجد
 يمكن له - او عليه الحق الطوسي بان لو كان المراد من الموضوع ما يمكن ان يصدق عليه عنوان الموضوع فيكون في
 الحقيقة لان المنطقة مبيد فيكون ان يكون الشاخصة في المنطقة اشان لان المراد من المنطقة ما يمكن ان يصدق عليه
 عنوان المنطقة فيصدق على الذي يكون انما كالمالك احدث على ما يكون قبل الحقيقة لان الانسان انما يمكن كونه
 منطقة مبيد فيكون كل انسان حيوان لان الانسان المنطقة ليس يجب ان يحد احد وجوه فيقال الفارابي واما الفلك في
 عليه الحق الطوسي بان لو كان المراد من الموضوع ما يمكن ان يصدق عليه عنوان الموضوع فيكون في
 بمعنى القوة فقبل الفصل الجواب لا يمكن الاستعدادي وبين الامكان للتعاقب في القوة وكذا في الجواب الثاني والاشان
 على الاول وان المنطقة ليس يجب استعدادا كونه اشان لان الاستعداد ان يكون مع المستعد ولا وجود للصورة الا في
 ابد من الصورة المنطقة فلا يحد في القوة ولا يقبل الفعل المستقيم ولا يحده في الاشان في ايراد الفلك من العالم الفلكي فلا يحد في
 ابد من الفلك في لاري فيكون كذا فاما في الانسان الاستعدادي يستعد من الانسان الذي كذا فيكون في الانسان
 المنطقة انما بالامكان الاستعدادي يجب ان يكون انما بالامكان الذي سواه يحد من لفظ الامكان انما استعدادا
 او في تارة ترفع الاشكال ولا حاجة الى القول الفصل واما في الانسان المنطقة في القوة للصورة الانسانية دليل بان التعبد

الحقنة او يكون كذلك فممكنة فان عدت ثلاثة قس عليها فقيتها والاطلاقها ثم تلك الكيفية التي مادة والبال
 جهة وانتمسك عليها موجبة وعرفها باقائها فوالا فادع من الثبوت بالاتصاف اذ اعبر عن الطرفين بالثبوت
 والعقبة وهو انصافي اذ كان الموصوف الصفة موجودين حقيقة وانتمسك بالثبات الموصوف موجودا فقط ويكون
 بحسب الحق انما قيل الشهور ان ثبوت شيء في شيء فرع ثبوت المثبت له او لقرره كما قيل قال المحقق القدوس
 اذ تلزم له وليس يفرع كقول الحق ان المحمول من حيث هو محمول فرع الموضوع من حيث هو موضوع ولو بالافرض
 جرح يقتضيه الشهور ان ثبوت الوجود بالمايية لو كان فرع الوجود بالمايية فالوجود السابق للثبات
 عين الوجود والاخر انتم تقدم الشيء على نفسه اذ كان غيره فالكلام في ذلك الوجود فيلزم التسلسل ويكون الشيء موجودا
 بوجودات الغرضية باعتبار التفرع ايضا منقضية بثبوت الشيء لنفسه الذاتيات للذات والعوارض المتقدمة على التفرع
 كالاسكان غيره وكذلك لا تلزم من مقتضى تلك العوارض فان ثبوتها بالمايية مقدم عليها فيلزم ان تكون بها او
 بوجودها بالمايية فموجودي من تلك الاقوال انما هي فريدة العملية بحيث ان انتهت على الثبوت والآف البتة وتكون
 ان كان في الذهن متعاقبا في الزمنية كالانسان على اذ قد افترس الحقيقة الذاتية كشريك الباري متع
 والكان عاجيا متعاقبا في الزمنية كزبد ضارب اذ قد افترس حقيقة عاجية كالشعاع طائر او اعم منها حقيقة على
 الاطلاق كالقضايا الهندسية مثل كل مثلث له زوايا ثلثة والمحاكاة نحو العدد والمزوج او فرد ثم ان كان الموضوع
 جزيا اشخصا فسميت مخصوصة بخصيصة كزبد قائم والكان كليا فالكان نفس حقيقة الشيء وطبيعته وشيئا بهو
 بغير العموم والاطلاق والوحدة الالهي قس عليه كالانسان نوع والكان لا بشرط شي منها وبغيرها
 فقس عليه عند القدماء فقد قس على الشروط وفي الشروط والشروط بغيرها كالانسان نوع والافان حيوان
 فاطلق الانسان قائم اذ كاتب مثلا وبابين في كنيته الا فراد فمصورة ومصورة مثل كل الانسان حيوان الا
 فبها عن المتأخرين وبين الكنية سور وعنديه كرسوني جابج المحمول التي تخوفه قس على المرحبات لله بها فقيها

قوله في الشروط والافان في الوجود الذي في الاطلاق والعموم كما اذا قيل بطر خام كمثل بعض الانسان قائم فان
 القائل لا يجب الا ان كان الانسان الشرط لعدم حاص هو القادر مثلا ١٢ اقول ان الانسان نوع اعم فان الانسان حقيقة من
 الحقيقة وطبيعته وهي موجودة فكذلك اذا افترس على الاطلاق فكل من له الارض الذي يشترط في وجوده اطلاقا للموضوع
 وكلية كالنوعية فانها لا يعرف من الانسان الموجود في قوله ١٢ قوله فيها انتهى في المصوت ١٢

قد يجعل حرف السب جزءا في طرف فسميت معدولة فان كان بين الموضوع فقط معدولة الموضوع في العالم
 جابل والمعدل فقط معدولة المحمول ان كان جزءا من كليها فمعدولة الطرفين نحو اللاحق لا العالم والا فمعدولة
 موجهة ان كان فيها الثبوت والاف السالبة بسيطة فانش **ان** التاخرين ما خترتوا قضية مما لها سالبية
 المحمول وفرقا بينها وبين السالبة البسيطة ثبوت السبب لعدو فان قلنا انها سالبة المحمول فمخترنا
 ج نيت ب است فان قلنا انها سالبة بسيطة فمعدولة ج نيت ب ب قدر تعني باقر العلوم والمطرح
 والمحقق الدوله والرايد الهروي بان الحكم في المحصورة على حقيقة الموضوع وقال الاخرين ان الحكم
 على افراده **فصل** في المحصورة اللبنة محتوية كلية وسور لكل والام الاستغراق لعملا لعدو كالا شينج ما
 فو قد عند البعض سالبية كلية وسور ما لاشي ولا واحد ووقوع الكثرة تحت النفي نحو لا رجل في الدار ومحتوية
 جزئية وسور ما البعض واحد سالبية جزئية وسور ما ليس كل وليس البعض البعض ليس في كل الا وسور خصها
 كما في التعاريف مقام الكل جزئيا وفي الهندية جزئيا ف**ان** الكل يطلق بمعنى الكل في كل انسان
 نوع وبمعنى الكل المجموع في كل انسان لا يسعد به الدار وبمعنى الكل الافراد في كل رجل لا يمكن به المحر
 والمتبني في المقاييس والمتعلق في المحصورات هو المعنى الثالث الاول فيتمتع في الطبيعية واما في الهيئة
 فليلا والقضية المشتتة على الثاني فقبيل انها شخصية وقال التقاطعاني موهلة وفصل البهاري بانها
 المضاف اليه للمفرد الكل المجموع جزئيا شخصية مثل كل زيد من اى مجموع اجزاء زيد من ان كان كليها موهلة
 كما سبق **باب** افراد موضوع المحصورة قد تكون حقيقية كالا افراد شخصية والنوعية وقد تكون
 اعتبارية كالحيوان الجنس الا ان التعارف هو القسم الاول **بحر** قالوا ان الهولة عند المتأخرين

قوله فمعدولة انما فالمعدولة محرم القضية الحقيقية والسالبة البسيطة فان كان فيها الثبوت لموجهة سواء اتصل على حرف السبب
 وكان فيها ثبوت النسبة او لم يتصل عليها فلاش كل ليس في انهم لا عالم فمعدولة تمام فان كان فيها سالبية فمعدولة كولا ليس
 تمام فلا البتة والموجهة ليست اسوة فو فان على حرف السبب معدولة بل موهلة فان على ثبوت نسبه وسلبها كما في العبد بقاء قوله
 قد تكون حقيقة كالمصري في كل حيوان متحرك بالارادة فافراد الحيوان الخارج كالانسان والذوات الانسان اشخاص كل من الانواع والاشخاص
 افراد حقيقية اما الحيوان الجنس فافراد اعتبارية فانه اخضر من مطلق الحيوان لا يوجد في الاعتبار لا في نفس الامر ١٢

فانما لازم الجزئية والفرق بين هاتين الجزئيتين والتقدم والرجوع بينهما ان القديسية تحم الطبيعة بخلاف القديسية
فانها تلامدوم الجزئية والجزئية لا توجد مع الطبيعة فهناك المبهمة عند التأخيرين لا يقال الا لما لم يذكر
السورفيه وان صدق على ما فيه سور يطلق القديسية على التي هو موضوعها كلي سواء ذكر السورام
الا فان بعض الحيوان الانسان او بعض الحيوان انفع مبهمة قدمايئة ككلية المومنع وجزئية للسورام
ولا يقال بانها مبهمة التأخيرين لذكر السوريل بانها تصدق هناك تلامدومها في الصدق بان يقال
هناك الحيوان الانسان هو قد تحصيل اسم المحصلة بالموجبة والسالبة البسيطة ولا تنقسم المحصلة اليها
حينئذ والفرق بين البسيطة والموجبة المعدولة المحمول السالبة المحمول ان البسيطة اعلم من
ويتأخر فيها الرابطة عن السالبة لفظا وتقدير او في الموجبة يتقدمه وفي السالبة المحمول رابطة ان
والسلب معطوف عليها لا يتوقف ايجاب الحقيقة عليها على احتمال حرف السلب عدمه بل ربما يشتمل المحصول
للموجبة عليه ولا يخرج عن ايجابها فاما ايجابها يكون بثبوت النسبة بعده لعله في الوجبات
خبري ان شملت على الثبوت فقط او السلب كذلك بآيطة او عليها معان كليات وتطلبها اما اول

قوله لازم الجزئية تحم اي كمال صدقته المطلقة صدقته الجزئية وبالعكس فاما قديسان في الصدق فان الحكم اذا كان شاملا لكل الاثر
يكون شاملا لبعضها ايضا فقولنا الانسان حيوان يقتضي مبهمة والحكم على الافراد اما على الكل او على البعض او على كل تقدير ليس
الانسان حيوان صادق لا محال واذا كان الحكم على بعض الافراد كما في الجزئية بذكر السور فقد صدق ايضا الجزئية
السورافية ان القديسية ايضا تلامدوم الجزئية ان سلمنا ان الحكم على الافراد لان الافراد قد تكون اعتبارية كالانسان الحيوان
نوع وقد تكون حقيقة كالانسان حيوان ناطق فكل من الاعتبارين لا يشك صدق الحكم على بعض الافراد ١٢
قوله اعلم من المعدولة لان الموجبة المعدولة تقتضي وجود الموضوع بخلاف السالبة البسيطة فاذا صدق قولنا زيد
اقام زيد صدق قولنا اذا كان زيد موجودا او كان زيد قائما بخلاف زيد ليس بقائم فانه لا يصدق هناك اذا مات فيصدق على
قائم حيث اما الفرق اللفظي هنا فالوجه المعدولة زيد وليس بقائم والسالبة البسيطة زيد ليس هو قائم والسالبة المحمول
زيد ليس هو بقائم ١٣ قوله يجب ان لا ياتي التمامات الحقيقة الموجبة موجبة فقط او سالبة فقط البسيطة عند فهم وان
ركبت بينهما فركبت ثم ان كان في الموجبة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عن ضروريا وادام ذات الموضوع موجودة فضرورية
مطلقة مثل كل انسان حيوان بالضرورة وان كان ثبوت المحمول للموضوع ضروريا وادام الوصف فضرورة عامة مثل
كل كاتب حيوان او ادام كاتبا وان كان ضروريا في وقت معين فوقية مثل كل فخر فخر وقت المحلول ولا فخر معين
فحصول الانسان فخر في وقت ما وان كان فخره للموضوع وسلبه عنه وانما في الحقيقة مطلقة مثل كل فخر فخر انما وادام الوصف
فضرورية عامة مثلكا كالمطلقة العامة وان يكون في احد الاضمتة الشك في ان كل انسان ضاحك بالاطلاق العلم قسمي
مطلقة عامة او علم بين جانب المخالف للضرورة ضرورة فممكنه فخره مثل كل انسان كاتب بالامكان العام اي سلب الكسابة
ليس ضرورة او علم بين احد من الجانبين ضرورة يامكا نقول في المثال السابق كل انسان كاتب بالامكان الخاص ١٤

اعم طلقا من الثاني وثنيه من الثالث بين الاخيرين تقوم خصوص من وجوبه للشهر وجوب
 اشتبه تحريف الضرورية المطلقة بانها التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه
 ما دام ذات الموضوع موجودة والدائمة بانها ما يحكم فيها بامام الثبوت ما دام ذات الموضوع موجودا
 جـ فربما يحتاج المطلق والفاضل للاسهرى الى ان الممكنة العامة ليست قضية بالفعل
 فلما يكون موجبة وهي عند تم قضيتها بالقوة وقال الآخرون انها قضيته بالفعل ان كان الثبوت فيها
 بطريق الامكان وهو اضعف عما يكون بطريق الوجوب لا امتناع لكنه لا يفر في كونها قضية غائية
 ما في الباب انها قضية تنه لزيادة ضعيفته والنسب الاربع في المفردات بحسب الحمل كما مر ما في التقاض
 فبحسب التطابق والوجود في الواقع لا بالحمل فالتان لا امتناعا وجودا في الواقع فتساويتان والتان
 تفارقتا فيه وجودا فمتباينتان والتان تفارقتا في الجملة فاعم واخص من وجوه وان تفارقتا في
 فاعم واخص مطلقا فمرشك في التحريف المشهور للضرورية لوجبهين الاول اذا كان المحمول فيها
 الوجودي بجميع الضرورة والامكان مع انها تقيضان الثاني ان السالبة للضرورية لا يصدق
 بدون وجود الموضوع كما يظهر من تعريف المشهور ولا تكون اعما من الموجبة المعدولة الحقيقية
 له فلا يصدق لثبتي من الغناء بالناسان بالضرورة وفي الدائمة المشهورة بان الوجود اذا كان
 محمولا فاجتمع الدوام الذاتي مع الاطلاق العلم ومنها التنافي التام فمرشك المركبات سبعة
 النحاشتان والوقيتان في الوجوديتان والممكنة الخاصة فالمشرطة والعرفية العاشتان
 والوقيتية والمشرطة المطلقتان اذا قيدت بالدوام الذاتي فسميت المشرطة والوقيتية
 النحاشتين والوقيتية والمشرطة المطلقة العامة المقيدة باللا ضرورة الذاتية وجودية لضرورة

قوله قضيتها بالقوة اي بالقوة القرينة لانها على الموضوع المحمول النسبة لا بقوله لا بالحمل ثم فالحمل في التقاض لا ينقود
 فقضية لا اشتراطا على النسبة لا على غيرها ١٢ قوله اذا كان المحمول فيها الوجهه فمحمل كل انسان بوجوده بالضرورة
 ما دام موجودا او يصدق ان كل انسان موجود بالامكان الخاص وقت وجوده وكذلك جميع الدائمة مع المطلقة
 اذا كان الوجود محمولا لا على كل انسان موجودا بل على ما دام ذاته موجودة وليصدق حيلسانه موجودا بالاطلاق العام ١٣
 قوله لا يصدق لا تضمن الغناء بانسان بالضرورة فعند الصدق لعدم الموضوع والحال ان الامور الثلاثة من عدم
 صدق بدون الموضوع عدم وجودها وعدم حق التماثل لذلك كونه باطلا كما في كون تعريف المشهور للسالبة للضرورة اليقينية

وباللا دوام تسمى وجودية لا دائمة ومطلقة اسكندرية والممكنة العاتمة مع الضرورة جانب الموافق
 ممكنة خاصة ومن ثم يحكم فيها بسلب ضرورة الطرفين **ف** اللا دوام إشارة الى مطلقة عاتمة
 واللا ضرورة ممكنة عاتمة لان معنى الاول ان الغلبة المذكورة في القضية ليست بدائمة مادام المخرج
 موجودة فتكون بالفعل فقيمة كناية عن مطلقة عاتمة ومعنى اللا ضرورة انها ليست بضرورة في نفسها
 الممكنة العاتمة ثم انها تخالفان كيفية القضية للقيمة بهما وموافقان لهما كية **ب** ثم انك اذا
 فهمت ما سبق ان اللا دوام واقامة اعم من الضرورة واقامة وقت الوصف كما في الشرط
 اخص من الوقت المطلق والوقت للمعين اخص من وقت ما فلا يتعصب عليك استخراج السبب
 بين المركبات والبسيط وتعلم ان الممكنة العاتمة مائة من القضايا والممكنة الناقصة اعم المركبات
 المطلقة اخص البسيط والمشرطة الناقصة اخص المركبات وتس عليها فمما فريد **ج** جامعة
 للنكات في حدود والشرطيات قدم تعريف الشرطية من انها ما لم يحكم فيه بثبوت
 الشيء فقيمة وعرفها البعض بما يحل طرفاه الى قضيتين فخرجها المقدم لم يسمي مقدما والتالي تاليا وي
 متصلة فلم ينفكا اما التلا فيهما فلزومية او اتفاقا فالتفاقية وان التفكا اي لم يجتمعا فمتفصلان
 يجتمعا فيهما صدقا وكذا بما عا فحقيقية او صدقا فقط فناقصة الجمع او كذا باقطة فناقصة التلا فمطلقة
 عدم اجتماع جزئيهما الغنا وذا تيمها فالمتفصلات متساويات **ح** الا فالتاقيات فقط فمطلقة وجبا

قوله ان الممكنة العاتمة القضايا المتلا اذا وجد الحكم بالضرورة او بالجمع في الدوام والاطلاق العام والتوقيت
 يتشاور او كان مقيدا باللا دوام واللا ضرورة اعم الا فوجد الحكم بالامكان اي بعد ضرورة جانب الخالف من غير
 عكس اعم الممكنة الناقصة من المركبات فخلان جزئي الممكنة العامة للمكتسبين العاتمة من اعم القضايا فيكون المركبات
 منها الغنا كذلك المعلوم المطلقة العاتمة من الفعليات التي تطلق على سوى المكتسبين فخلان يحكم فيها بالضرورة والدوام
 يحكم فيها بان النسبة واقعة في احد الانتهى الثلاثة اخص من الضرورة من البسيط فخلان اذا صدق كل انسان حيوان
 بالضرورة لصدق حيوانية في وقت معين غير معين في وقت الوصف تلك اللاوقات لمن اوقات اللات وهي لصدق
 فيها لصدق حيوانية وقتية مطلقة ومثلية مطلقة ومثلية عاتمة وعرفته عامي كل انسان حيوان بالضرورة وقت
 الحس مثلا مادام حيوانا اما صدق المطلقة والممكنة فلان وقت الذات احد الانتهى الثلاثة فصدق المطلقة وعدم الحيوانية

ليس ضروري فصدق الممكنة ١٢

قوله صدقا وكذا بالجمي وجودا وعدا اي لا يكونان ولا بعدان معا بل لا يصيب واحدة عذبت اخرى ٢ انه

المسو اليها فتحصل بفتح ايجا بايتها فالسالبية اللزومية ما يحكم فيها السلب اللزوم وقس عليها غير هاتين الكتان
 الحكم فيها على تقدير معين فمخصوصة والآفاق من كثر جميع تقاديرها اى افرادها او بعضها فمخصوصة وطية
 او جزئية وان لم تبين فمطلبة عند التأخيرين فالشرطية المخصوصة المتصلة كانت موجبة كلية فمطلبة ما انتهى
 ومهما وكلها وان كانت جزئية فقد يكون وسور المتصلة الموجبة الكلية دائمة وفي الجزئية قد لا يكون
 واذا خال حرف السلب على سور الايجاب الكلى وسور الكلية فيها ليس البته ولو دان واذا في
 المتصلة المبهمة واما واد في المنفصلة المبهمة فواحد عليته لا علم انهم لم يعتبروا في الشرطية مطل
 قدايته وطبيعته وحقيقته وذهنيته وخارجيته ومحملة ومعدولة كما اعتبر وصا في المحلية **ب**
 ثم لا يذهب عليك ان الكلمات التي نقلناها في تعريف الشرطية واقسامها مشهورة بينهم اما
 ما سأل في هذا المقام والكان محال للسواء الاعظم لكنه الحق الوثيق والا قرب الى النظر الدقيق وهو
 ان للظنية مطلعا تقسيمين اولى من محلية وتصله والمحلية تنقسم الى المتصلة وغير حالها ان حكمها
 بشروطها ونفيها محلية او بتعليق شيء على الاخر سلبا او وجودا فتصله شرطية وليست الشرطية مقبلا لها
 والمنفصلة وليس لها معنى محصل غير المتصلة كما قال العامى والمحلية ان كان الثبوت او السلب فيها مع
 حرف الشرطية منفصلة والا فغير منفصلة ولو كانت الشرطية عامسا المتصلة والمنفصلة فتصدق عليها
 واسما وهو باطل الا ترى الى قولنا بهذا العدد ترجيح او فرد فانه منفصلة شرطية عندهم مع ان الفردية
 والزوجية ثابته للعدد على سبيل الترتيد وليس فيه الشرط والجزاء اللذان لابد منها في الشرطية فلا تصدق
 الا على المتصلة وهو المطلوب **ج** التلازم والملازمة والاستلزام **د** عندهم كون احد الامرين
 مستعجلا لاخر وتقضيا للسبب بمقتضى العلاقة فان كان احد الامرين عللة لاخر او كانا معلولي
 ثالث فيسمى السبب بينهما علاقة العلية واللزوم والآفاق ان كان تعقل احدهما متوقفا على تعقل الاخر
 فيسمى علاقة التضاليف **هـ** قالوا الحكم في الشرطية يكون بين المتقدم والتالى ولا يكون في طرفيها ما لا
 اطرافا لها اما بعد التحليل وحذف كل الجوانب فيمكن ان يعتبر فيها الحكم قطريا اما شبيهة بتان محليتين او
 قولك مع حرف الشرطية منفصلة انهم اى المحلية ان كان مرودة المحمول منفصلة والاخر منفصلة **ز**

انه لا يعمل للزوم حتى منقصة واذا كانت متوسطة في بيبي في احكام القضيته فنهنا التماس
 فاعلم ان التقيض ثلثه سماع الاول رفع الشئ والثاني انه يقال للرفع والمرفوع كليهما والثالث
 ما لا يتخبر ولا يرفع مع الآخر فانه بمعانيه في المفردين ظاهر اما في القيتين فهو يكون باحتمالهما
 بحيث يقتضي لذاته صدق كل كذب الاخرى وبالعكس هذا في القضايا كلها ويزاد في بعضها ما
 لا اختلاف كما في قوله **ع** قالوا ان لكل شئ نقیضا لكن من قال ان السلب لا يضاف
 الا الى الوجود فقط فلا يكون المسلوب عنه نقیض بمعنى الرفع كالانسان رفعه لا الانسان اما الله
 فلا رفع له لانه مسلوب لا يضاف اليه سلب آخر فالكليته عنده صادقة بالمعينين الاخرين **ب**
 المشهور عنه سم ان التناقض من النسب المتكثرة والنسبة المتكثرة هي النسبة معقولة بالقياس
 الى الاخرى هي ايضا معقولة بالقياس الى الاولى ويقال له الاضاقه اسمته ان التقيض
 لكل شئ واحدا اما لازم المساوي له فيتعذر وللفاضل البياري شك في التناقض بانا اذا
 وجدنا جميع المفهومات بحيث لا يشذ عنه شئ فرفع نقیضه وذلك اخل في الجميع بناء على ان
 فالجزم يقتضي الكل فهو محال للزوم اجتماع التقيضين عند تحقق الكل - **ف** **ق** ثم بعد التنا
 المذكور في القضايا المتناقضات ضروري ان تتحد في ثمانية اشياء كما تضمنت هذه الاشعار
 ورتناقض بثبت وحدت شرط وان - وحدت موضوع ومحمول مكان وحدت شرط وازافت
 جبرؤ وكل - قوت وفعل ست و آخر زمان فاما اختلافنا في احدى الوحدات لم يتناقضا -
 اما الغار الى فالتقي ثلث وحدت الموضوع والمحمول والزمان وقيل لوحدة الموضوع والمحمول فقط
 وقيل ان البعض قنع لوحدة النسبة فقط ثم انك اذا فقهيت من هذا انه يكون في نقیض المفرد
 واقسامها امكن ما يقابلها وفي الدائنة واقسامها الملاق عام كما عرفت من انه لا بد في الواجب
 الاختلاف في الوجهة فلا يستعصب عليك استخراج التفاصيل بان التقيض للمفردة الممكنة

قوله كما وجه في المحصولات والمحمولات قوله في القضايا المتناقضات في ثمانية اشياء كما تضمنت هذه الاشعار
 على كذب الاخرى ولكن في الموضوعات من القضايا فيزدح ذلك الاختلاف الاختلاف في الكم والجهة ١٢
 قوله فالكليته عنده صادقة اي ان لكل شئ نقیض ١٢

والله اعلم بالمطابقة العامة والمعرفة العامة الحيزية المكننة للحكم فيها بسبب الضرورة الوصفية والمعرفة العامة
الحيزية المطلقة المحكوم فيها بالفعل الوصفية ولا بوقعية المطلقة المكننة الووقعية المحكوم فيها بسبب الضرورة الووقعية و
لا تتشعب المطلقة المكننة العامة المحكوم فيها بسبب الضرورة المنتشرة وقس على تلك السبايل لقيض الركبة الكلية
والجزئية فاما الكلية فتقيضها منع اصغر جزئيا والجزئية فتقيضها عطية مودة المحمول بان تزود من تقيضي محمولي
الجزئين مع كل فرد من الموضوع كقولنا في لقيض بعض الجمعيون لا ادا مأكلا جم اميوان واما اولين محمولي
اما الشرطيات فينتظر في تعاليفها بعد اعتقادها مع اصلها كيفما وكما الاتفاق في الجنس الى الاتصال
والانفصال والنوع اعني اللزوم والاتفاق والعنا فتقيض المتصلة بالضرورة الموجبة سلبية متصلة بالضرورة
ولتقيض المتصلة العنادية الموجبة سلبية منفصلة عنادية **فصل في العكس المستوي المستقيم** تبدل طرفي
القيضية مع بقاء الصدق والكيف اذ القيتة الحاصلة بعد التبدل لا بد فيفسد مع الاصل اختلاف الكمية الحيزية
في بعض العكس وانما في الاخر فلا اصل ان يكون موجبة وسالبة فان كانت الاولى في كميته كانت الثانية
عملية او بشرطية موجبة او غير سلبية ومركبة تنكس جزئية فان كان معها الجهة فالامكان والعنادتان تنكس
حيزية مطلقة بالتحلف الا في بعض العكس بالتحلف فهو المشهور بان كل من تقيض العكس مع الاصل بان يجعل
تقيضه كبرى واصلة منسوبة لتتبع محمولها وهو طلب الشيء عن نفسه اما الافتراض فهو ان يفرض ذات الموضوع
شيئا ثم يحيل عليه عنوان المحمول فيجعله صغرى ثم يحيل عليه عنوان الموضوع ويجعله كبرى فتتبع نتيجة مطلوبة وما
اقبل ان يفرض ذات الموضوع شيئا يحيل عليه وصف الموضوع ثم يحيل عليه وصف المحمول لا يغير مطلوبها الا بتبديل
الاعكس فربما يمكن تقيض العكس ليزم ما ياتي في الاصل ثم انما استان تنكس حيزية لا دائمة والوجهان انما يتبينان

فقد استدل بعض من نفسه لم يحول ان لا يكون بعض الانسان حيوانا بالضرورة او بالضرورة وان لم يدق على حكمه بعض الحيوان
الانسان بالفعل حين يوصف ان لا يدق الاشئ من الحيوان بالانسان وانما لم يتكسب الاصل وتقول بعض الانسان
حيوان ولا تدق من الحيوان بالانسان شيئا لا تدق من الانسان بالانسان ١١
فقد استدل بعض من نفسه بانما قال انما قال السبايل في قوله بعد هذا القول بان الفرض هو الذي هو به وذهب ووج بعض
سبب تنكس النتيجة اليه العكس المطلوب لكل مع ب فان هذا المثال لا يفي بالمطلوب لكنه خلاف للقول لا قال
يفرض ذات الموضوع شيئا ثم يحيل عليه وصف الموضوع ويجعل عليه وصف المحمول اصل هذا المثال كل حيوان وكل دابة نادرا يتجاوز
الموضوع ولا لا وصف المحمول فاما كما قال يكون في المثال مما قلنا في المثال فانه لا يتبع المطلوب اي بعض ب ج بل يكون
نتيجة بعض ج ب ا اما قلنا فهو يتبع المطلوب السابق وليس المراد هو ١٢

والمطلقة العامة مطلقة عامة لعمومها عنها اما المكنتان فاختلفت في عكسها كما ستعلم وان كان الاصل سالبية
 فالجزمية منها مطلقة لان عكسها صلا والكلية تنعكس نفسها وان كان موجبة فالجزمية فلا تنعكس منها الا الخاصتان
 كنفسها اما الكلية فالتست منها تنعكس التسعة لان عكسها لا اولي فاله اثنان تنعكسان واثمة عند الشهور وقيل
 ان الضرورية تنعكس نفسها والعرفيتان العامتان عرفية عامة وقيل ان الشروطة العامة تنعكس نفسها
 والخاصتان عرفية لادائته في البعض اما الثانية فهي البواق من الوقتين المطلقتين المطلقة العامة
 والمكنت العامة من لبايط والوقتتان والوجوديتان والمكنت الخاصة من المركبات **فوالمدخل** الخلف والعكس
 يستدل بها في القضايا كلها اما الاخرى فلا يجرى الا في الموجبات والسلب المركبة لوجود الموضوع فيها
في الخلف لمعنى آخر سوى المذكور وهو اثبات المطلوب بالباطل نقيضه وهو وجاها كما لا يخفى
 قبل ثبت الحكم انما بالتصريح به وسوق الدليل على وجوب تسليم المطلوب وضابطه عامة تشمل القضايا
 المنعكسة وهي ان كل قضية موجبة تنعكس جزئية والقي سالبية فانعكس منها تنعكس نفسها ثم ان كانت موجبة
 فالت في عكسها باجموعها كما ثبتت عن الشهور وانفسها كما قيل في البيع المطلقة العامة الايجابية و
 التامة والمشتبهتين السوابب للمكنتين الموجبتين كما قيل **مهر** من قال بان الضرورية تنعكس نفسها فقال
 انكاس المكنتين كذا فكذلك قال انها تنعكس التامة فقال اعدم انكاسها مطلقا **ولما** كان عكس المنفصلات و
 الاتفاقيات قليل الجري فلم يذكر في تدبري علمهم باجم لا يذكر في كل الوقتين المطلقتين البسيطتين الموجبتين والاعلم
فمن على التبيين تبدل نقيض الطرفين مع بقاء الصدق والكيف عند التقاء او جعل نقيض الثاني
 اولاد عين الاول نايلا مع بقا الصدق والقدرة الكيف كالمبرور للتاثير في المعتبر في العلوم معناه الاول في الحكم الموجبات

قوله من هذا علم انما علم انكاس ان الاصل والعكس لا يتلفان كيف انما افقد اختلافهما وقت لا يتلفان فينتج من هذا
 انما كان كونه سبيل ذلك في الخلف في كل قضية وهي ان كل قضية موجبة كلية او جزئية شرطية او لا تنعكس جزئية لعموم الموضوع
 من كل من كان جزوا - والقضية السالبة فعلى جميع جزئية او كلية فان كانت جزئية فلا تنعكس كما قيل وان كانت كلية تنعكس كلية
 ثم يذكر القاعدة الكلية في الموجبات اما ما افترس على ما سبق في عكس كل موجبة باجموعها كما فعلنا من ان الدالتان
 والكماتان تنعكس جزئية مطلقة مثلا قدس عليها غير ان لما قيل ان الضرورية تنعكس نفسها وذكرنا غير ذلك ففصل بقوله
 في السبع وهي المطلقة العامة الايجابية والذاتية والضرورية السالبة والذاتية الشرطية السالبة والتاثيرات والمكنتان الموجبتان
 والجزئية المطلقة الجزئية السالبة كانت ام لا فانها في صحة التبيين ودرها كما يفهم السوابب فالقضية الكلية
 تنعكس نفسها والجزئية منها لا تنعكس سلبية الكلية والجزئية تنعكس كالموجبة في المستوى نحو لاشي من البحر انسان او
 بعضه فنعكس بعض الانسان بلا محرم

سطقا منهنما كالمسألة في المستوى حكم سوا الحكم موجباته وطوقه وحب في كل القيفض شكش قولنا كل القيفض
 القيفضين لا شريك الباري صادق مع ان عكس كل شريك الباري في قباض القيفضين كاذب **فصل في الموصول**
 الى التقديرات ما يقاس لوانتقاد او قيل في المرفوع من قضيتين يلزم لانداتها تقيته اخرى لمسمى قياسا وجبة ليدل
 والعضايا التي تتركب منها مقدمات معدودا واولها صغرى والثانية كبرى والقول الاخير نتيجة ومطلوبها
 واول جزء المطلوب صغرى والثاني الكبر والنتيجة فيها احد اوسط ومثيرة تركيها بشكل وافترا منها كما وكيفا ضربت في نتيجة
 ثم الاوسط اما محمول في الصغرى وهو موضوع في الكبرى بشكل اول او عكس فالج او محمولها فتا في اوسط صغرى
ف اشبهت تعريف بعضنا ذكرنا بهذا النمط القياس قول مولف من قضايا متى سلمت لزوم منها قول آخر وهو
 المطلوب بصغرى محموله كبر وما اشتملت على الا صغرى صغرى على الا كبرى فاما كمال واحد **فصل في اعلم ان كل**
 شكل شريك الصغرى في نتيجة غير مشترط في الاول في غير الوجهات كون الصغرى موجبة وكبرى كلية والاشكال الباقية
 اشتركت في هذين الشرطين كليهما او احدهما فالثاني يشترط في الثاني في قطع اختلاف التقديرتين كيفما واثالث
 عكس الثاني والاربع اشتركت فيها بان يكون اي بهامج كلية الصغرى او احتكا فهاكس كلية احدهما في الوجهات
 فيكون في شرط الاول والثالث فعليه الصغرى الكبرى غير مشروط بوجهية خاصة وفي الثاني احد الست كونه
 الصغرى ضرورية او دائمة او الكبرى من القضايا التي تعكس والبالا والصغرى ممكنة والكبرى ضرورية او بالغير
 او ممكنة والكبرى احدى المشروطتين الخاصة والعامة وفي الرابع خمسة فوائدا قالوا ان الاول يسمى
 الاتباع فلا يتبدل عليه شيء اما غير فقيمت بالتحلف الافتراض العكس الخلف فيجوز في ضرب التثنية
 اما الافتراض فلا يجري في الكليتين من ضرب بالانا واولا فلا بد فيما يجري فيه من وجود الموضوع وانما المقدمات
 كما والعكس ثابتة بطرق بعكس الصغرى او الكبرى او بتقديرتين فهو يجري في كل شكل بحيث يرتد الى الشكل السابق
 بالعكس لهذا كورب النتيجة بالان لاخر المقدمات ففي المركب من الموجبة والسالبة سالبة وفي الكلية الجزئية
 جزئية والمركب من البرهاني في جزئية جزئية ومن المرجح وغور مرجح الا في الوجهات فالمركب ينتج ضرورة
 ينتج ط في الرابع محب الجزئية آمو للوجهية المستعاضة فعليه ١٢ الخ لا البالية المستعاضة فيصا ٢٠ صدق الدوام على صغرى
 الصغرى اثالث صدق العرفي العام على كبرى وذلك للضرب ٢ كون الكبرى في السادس من القضايا الست المتعكسة السالبة
 كلون الصغرى في الثامن من اخرى الخاضعين والكبرى فالصدق عليه العرفي العام ١٢

لا يغيب عن الذين بعدنا ذلك طرفين والشاهد في هو ما يتكبر من الشاهدات التي يحكم فيها بالقوى الظاهرة والسماء
 بالحواس وبالباطنة والسماء بالمدرجات فالتحقيق فيها بالحواس حياتي يحكم فيها بالمدرجات وجدانيات ف
 الحواس كالمشي خمسة تلك المدرجات تحتملها تلك الاشياء الفارسية يشبهوا من ماضيها نبع حواس وسمع وبصر واست
 وششم وذوق في ماس نبع وبصر وبصيرة كغيره مشترك بعدش خيالات كن قياس - بعد ان وان فكلما
 ليس وصحرا - پس همه وان مخطرا لياذا الحواس اما المسمى فهو باليتصل على المدرجات المحكوم فيها بالحواس
 انتقال الذهن الى المطلوب فنته - والمجري باليتكبر من المدرجات التي يحزم فيها بتكرار الشاهد فالحاصل في
 شئ دائما وكثيرا فهو بسبب مجرى ذلك الشئ المفيد لوجوده وتعبه به بسبب ملته فل انما اذا اراد يحصل
 شئ كالانسان فنتج ما ياسب فاذا اخبرناه كاليون النافع فنحصل لنا حركة من التبع الى الاخرى وتسمى
 ثم يتناه ونه حركة ثمانية مجموعها عندكم محكم وحصول السبلوي المرتبة وثمة خمس كما مر بواجب الشاهد
 في المدرجات فضلا عن تكرارها وقال السيدان للشاهدة واجبة كما في المدرجات لكن الفرق فيها ان المطلوب
 لوجود الشئ معلوم للمباشرة في المدرجات ولا يكون كفي التجربات حرقيل ان المدرجات والمدرجات ليست
 من اليقنيات لمعللة الحق وقال بعضهم ليس الفرق بين المدرجات والفطريات لعدم وجوب الشاهدة فيها
 اما التواتري فهو ما يتكبر من التواترات التي هي اخبار جماعة يستحيل انما تفهم في الكذب لا تعين عددهم
 عوائد الجارية القليل لثبوتهم عددهم فجملة البعض البعثة والبعض فنته والبعض مبعده والبعض
 عشرة والبعض اربعين والبعض خمسين قيل ثلثمائة والحق ان يشترط في وقوع التواتر ان يحصل
 الروية للخبرين والافلا بان ينتهي سلسلة الاخبار الى الذين اتوه فاذا اذوب سلسلة الى ما قبلهم فلا بد ان
 يحصل التواتر في كل مرتبة وان يكون فيهم من يستحيل كذبه في الخبر فالحال كمن مجموعهم كذا لا يصح تعريضه
 ويجوز انما تفهم على الكذب افضل التواتر ما قويه الاعداء عليهم او بعضهم كفضل بن احرار التجربات
 والمدرجات والتواترات والشاهدات لا تنقص حجة على الغير الا بعدد ما كذب فيها للتمثيل وقال الحق
 والامام ان اليقنيات محصورة في البديريات والمشاريات المحرقة والثابتة في الجدل وهو المركب من

قول رافعة حينئذ اي انتقال الذهن الى المطلوب من المطلوب الى الاجزاء التي اخبرنا بها انكون فنته من غير حركتين فهو وحده
 قوله لا يكون ككثرة التجربات الخ فان السبب فيها معلوم السببية مجهول المباشرة ١٢

من الشك في الفكاك التسميتي المنطق فان المنطق الحق في المنطق الظاهري وهو الحكم على الباطن وهو ادراك اكليات وادراك
يقوى الاول ليس شك في شئ من تلك الاستحكامات لموافقا بين المنطق والفلسفة سواء في اصولها فقد دبرها ما يمكن
ولمذا نسب بالمعنى الاول قيل ان المنطق يثبت في الظاهر من الامور ذلك ما نقله من تلك الفلسفات من فقه يونان
الى فقه ارسطو فثبت ان المنطق هو العلم بالحق في شئ من الحقائق والافكار والادراكات في شئ من الحقائق والافكار والادراكات في شئ من الحقائق
فان المنطق من العلوم التي لا يثبت في الظاهر من الامور ذلك ما نقله من تلك الفلسفات من فقه يونان الى فقه ارسطو فثبت ان المنطق هو العلم بالحق في شئ من الحقائق
عليه فيكون المنطق علمه ما لا يثبت في الظاهر من الامور ذلك ما نقله من تلك الفلسفات من فقه يونان الى فقه ارسطو فثبت ان المنطق هو العلم بالحق في شئ من الحقائق
بأصول البرهوت وفيه فقه الايمان من متعلمه فيكون من الحكمة المنطق البرهوت فيه مما ليس بمجوده بقدرتنا اما من جهة شئ
المتعلم من الشك في شئ من الحقائق فان المنطق هو العلم بالحق في شئ من الحقائق والافكار والادراكات في شئ من الحقائق والافكار والادراكات في شئ من الحقائق
والفقه في شئ من الحقائق والافكار والادراكات في شئ من الحقائق والافكار والادراكات في شئ من الحقائق والافكار والادراكات في شئ من الحقائق
ان المنطق هو العلم بالحق في شئ من الحقائق والافكار والادراكات في شئ من الحقائق والافكار والادراكات في شئ من الحقائق والافكار والادراكات في شئ من الحقائق

تقریظات

صورة مكتبة تقرأ من علماء اهل السنة والجماعة الجعالات والذكي الفهامة
العالم الجليل والاشمل النبيل النحرير الاواه المولوي اليك كلب طيشاه رحمه الاله

هذا ما تم في الحق الكامل والصدق العاقل والمعقة عليه الانا بل الجعالات والذكي الفهامة
البدل الذي ليس له يد بل والقلم المجاهد الذي ليس له يد بل والخطي بالبرين والبرين من الشين
المولوي السيد عباس حسين ادام الله افادته متعلفا من الشينين بعبارات راقية وادراكات فائقة
جيدة السباني سبيل المعاني كانه مسلم البندى وسلم للفتي فاجاب الاله مشورة وفرايد مشورة
منقحة الطلاب ومنقحة لذي الا با ب لا سيما اورده من مطالب جديدة في موضع عديده
كما في الخزي والخزيرة وغير حام من مضامين ما ليكثرا في الشريعة فلعمرى ان هذه رسالة تعجب
المصاحف الا بصارده وقهر مطالبها الفكاك وانظرت عديلهما الانظاره ثم لاله الواسع القهار والصلوة
على رسولنا محمد وآله الطاهرين وصحبه الكبار واهل بيته الطاهرين واهل بيته الطاهرين واهل بيته الطاهرين
انا الجعالات تسميتي التاه ليد كلب طيشاه

صورة بالكتب العالم النحرير الكمال الخبير المحقق المدقق البحر اللوذعي النذكي
العلوي الجناب الحاج السيد السند المولوي الفضل حسين صاحب المحرم

باسمها بانه

هذه رسالة عجيبه وبعجا لغزونه و محتوية من المسائل النطقية على سهولة و فروعها فانها في الظاهر مبسطة
وفي الحقيقة شرح مبين و مع ايجاز الفاظها كاشفة للمعاني الدقيقة و مع الاختصار و اوجز للمطالع
الرشيق و ما ريت مثلها ايتق المعاني و ولاشعرا و جاز الفاظها و المباني و فهي مغنية و مريحة
عن اطلاق السلم و سهولة و مريحة لاشكال السلم و قد اجابوني ما غاد و فادري ماذا صنعتها المتع
الاريب و البارع اللبيب و الفاضل من النصيب بالعلو و القريب العالم العلوي الفاضل اللوذعي
المعقفي اعطى مراتب المداير المولوي السيد عباس حسين صاحب حياه الدنيا تقر به العيون و يمين
عن مئين الكمال مجد و كنه خير آل فانه فاق الاقران و انما الزمان كيف لا و هو اسي صد البحر الزمان
و اكمل و بل من الهطل الماطر ابن التمام النحرير و الا علم الكبير في الآفاق شهير و فريد العصر
وحيد الدهر العالم الرباني و القطب النوري الذي كشف الرين في العالم عن المعالم و لا
تأخذه في السد لونه لاظم لاندله في العلوم و لا نديدا لاسما في القرارة و التجويد لم اظله في حليته الذين
واحياء ما رسم سنة خير المسلمين يهدي السبل استاذ اكل جناب المحافظ القاري المولوي
السيد جعفر علي صاحب ظله العالي و الايام و الليالي - اللهم احفظهما عن فتنة الاشرار
بحق محمد و آله الاطهار

كتبه بيده الوارث السيد تفضل حسين صا د الشهد عن الشيخين المين و اوقى كتبه يمينه يوم
سجى المصطفى و المصطفين يوم الاثنين هو الرابع و العشر من شعبان سنة ١٢٠٥

صورة ما كتبه العالم التمام والجزر الطباطبائي الحكيم الفيلسوف المسمى اللوزعي
 الفريد الذي ليس له كنفيد الا اديب الطبيب والكمال المحيى بالرب
 المولى السيد كرمست حنين صبايشر ايسر لا ادام الشدا فاداة

نحوك اللهم على ما انتمت علينا بالبصائر والبصائر ونشكر كما فضلنا بالنطق التمام للاخبار والاستخبار
 انت الذى من الاءك عندنا با اتقنا من عقول فاصلة بين الحق والباطل و جعل لنا اوك
 علينا با شدوت از را برسل بعينهم بالمعجزات والدلائل و سجا نك لا احصى ثناء عليك
 انت كما اثبتت نفسك صل اللهم على قائم النبى الذى اصفى طه من جود ثبوت الكرم و وارسلته
 الى جميع الامم وعلى آله صابح النظم و معاون الحكم اما بعد فاني استيقن من جاس خلال نهر
 الوحيرة التى رام صنفها الحسرت الفريد الوحيد ان ياتي بخلاف السلم في قلعة اللفظ وكثرة المعنى وان
 يزيد عليه فيما يتولى من المسائل النطقية والاصول الحكيمية وان يميز حاسن اخواتها بالمتفردات
 المنخفضة به والتدقيقات الصادرة به انه لقد وافق صنعة ارادته و اصاب همه غرضه لقد
 صارت اعلى درجة من السلم في الوجاهة والتميز وفي جميع هيات المسائل الاملية والفقرية وكيف
 لا وهو عباب العلم الزاخر و سيف الكمال الباهر و احسن اوجيزه سوف تحو السلم عن القلوب و
 وتواريه في سترات الغيوب و حان ان تاخذها العلماء وسيلة الى النطق وتحصيله ويستعملوا
 بالسلم في حفظه وتكميله وان فعلوا ذلك لربحت تجارتهم اذ يفتاضون من الثمن السمين والمنشعب
 الدر الثمين +

بسم كتبه عبده القاني كرامت حسين ٢٩ اپريل سنة ١٣٤٢ عيسوي

خُطْبَاتُ فَرِيدٍ فِي الْمَسَائِلِ الْمُنْطَقِيَّةِ

صفحہ	سطر	خط	صحیح	صفحہ	سطر	خط	صحیح
۱	۴	منطق	منطق	۱۲	۸	خبر	خبر
۱	۴	سائل منطقیہ	السائل المنطقیہ	۱۰	۱۰	عقد	عقد
۴	۲	سرفاسل	سرفاسل	۱۳	۲۰	فاشركه	فاشركه
۱۱	۱۱	فلیصغرو	فلیصغرو	۱۴	۲	السبتہ	السبتہ
۴	۱۶	الحاضر	الحاضر	۱۴	۱۶	بتقاص	بتقاص
۴	۲۰	جاء و نجا	جاء و نجا	۱۴	۲۱	مجتہدان	مجتہدان
۴	۲۱	جمع ا	جمع ا	۱۵	۱۶	ملک	ملک
۴	۲۲	ما یدرک	ما یدرک	۱۶	۱۶	موجودان	موجودان
۵	۱۰	تصور	التصور	۱۵	۱۶	مقولانی	مقولانی
۵	۱۶	فیتجران	فیتجران	۱۵	۱۶	والاول	والاول
۵	۱۶	بالبدایہ	بالبدایہ	۱۶	۱۳	ما تحتہ النوع لها	ما تحتہ النوع لها
۶	۱۰	الملاحظۃ	الملاحظۃ	۱۶	۵	تناذرت	تناذرت
۶	۱۳	مان	بان	۱۸	۳	تقال	تقال
۷	۱۱	مرتبہ	مرتبہ	۲۲	۳	تلقظہا	تلقظہا
۸	۶	التصدیق	التصدیق	۲۳	۴	وعند	وعند

صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۹	۵	عند النجاة	عند النجاة	۲۳	۱۳	لشئ	لشئ
۱۱	۳	والمعرف	والمعرفة	۲۵	۹	جزئية	جزئية
۱۱	۳	الأول	الأول	۲۶	۲	فما لم تجب	فما لم تجب
۱۱	۸	غيثا	غيثا	۲۸	۹	وجوبا	وجوبا
۱۱	۱۳	افرا لك	افرا لك	۲۹	۱۲	تلازمها	تلازمها
۲۹	۱۶	جزى للمكنة	جزى للمكنة	۳۰	۱۱	على الآخر	على الآخر
۳۰	۱۶	متغير	متغير	۳۱	۲۳	او غير	او غير
۳۳	۱۶	عل	عل	۳۲	۱۶	وقد لا	وقد لا
۳۳	۱۸	موجبة كلية	موجبة	۳۳	۱۹	فتعكس	فتعكس
۳۵	۲۰	فترو على ما سبق	فتروا على ما سبق	۳۴	۲۲	السالبان	السالبان
۳۵	۵	جزر المطلوب	جزر المطلوب	۳۶	۲۱	من الجزر ان تمام	من الجزر ان تمام
۳۶	۲۳	انتقار اللزوم	انتقار اللزوم	۳۷	۱۰	في الاقي	في الاقي
۳۸	۱۱	ان المجربات	ان المجربات	۳۸	۴	عوائد المجزئية	عوائد المجزئية
۳۹	۲۴	نفسا واليهية	نفسا واليهية	۳۹	۱۵	المجاذى الاول	المجاذى الاول
۴۰	۱۸	سائل العلم	سائل العلم	۴۰	۲۰	وهو الجسم	وهو الجسم

